الأمم المتحدة

A/78/PV.39

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والسبعون

الجلسة العامة 39

الثلاثاء، 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس: السيد فرانسيس . . . . . (ترينيداد وتوباغو)

افتتحت الجلسة الساعة 10/10.

تأبين معالي السيد صمويل رودولف إنسانالي، رئيس الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): إنه لواجب محزن أن أؤبن معالي السيد صمويل رودولف إنسانالي، رئيس الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين، الذي وافته المنية في 26 تشرين الثاني/نوفمبر. وبالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أعرب عن خالص تعازينا لغيانا حكومة وشعبا ولأسرة الفقيد، السيد إنسانالي.

وأدعو الممثلين الآن إلى الوقوف مع التزام الصمت لمدة دقيقة حدادا على السيد صمويل رودولف إنسانالي، الرئيس الأسبق للجمعية العامة.

التزم أعضاء الجمعية العامة الصمت لمدة دقيقة.

البند 35 من جدول الأعمال

قضية فلسطين

تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (الملحق رقم 35)

مذكرة من الأمين العام (A/78/303)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): ما برحت قضية فلسطين مدرجة في جدول أعمال الجمعية العامة لمدة 76 عاما. وعلى مر العقود، اتخذت قرارات عديدة، ووضعت صكوك، واستشهد بالقانون الدولي لإنهاء حلقة العنف المفرغة في الشرق الأوسط. لكن الاعتبارات السياسة أصبحت مرة أخرى عصيبة، والخسائر في أرواح المدنيين منتشرة بشكل مؤلم كما شهدنا جميعا، للأسف، في الأسابيع الأخيرة.

إن الهجمات الفتاكة المروعة التي شنتها حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر قد عمقت الانقسامات، في حين أن رد إسرائيل بوضع

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

23-37176 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

غزة تحت الحصار لم يؤد إلا إلى زيادة الحاجة الملحة إلى التوصل لحل سلمي وعادل للحالة في المنطقة، من أجل مستقبل آمن وأفضل لشعوب المنطقة، يعيش فيه الإسرائيليون والفلسطينيون جنبا إلى جنب في سلام وأمن، داخل الحدود المتفق عليها دوليا. وكلما طال أمد الخوف وانعدام الثقة والرغبة في الانتقام والكراهية والقلق وكلما تعمقت أكثر، كلما اتسعت الهوة النفسية وزادت قتامة الظلال التي تلقي بها على الأجيال القادمة. وقد يشفع لأي منا أن يسأل: كيف سينتهي هذا؟

لقد حان الوقت للاعتراف بأن الانقسامات التي نطيل أمدها في هذه القاعة ترتبط ارتباطا وثيقا باليأس الذي سيشعر به الملايين حتما خارج هذه الجدران، إذا واصلنا الفشل في إيجاد أرضية مشتركة، والتعامل مع بعضنا البعض باحترام وحسن نية، واكتساب الزخم نحو التوصل لنتائج أفضل. إن الأمن والاستقرار المستدامين في الشرق الأوسط لا يمكن أن يتحققا، ولن يتحققا، بدون إرساء سلام عادل ودائم وشامل. والسبيل الوحيد القابل للتطبيق لكسر الحلقة التي لا نهاية لها من النزاع والعنف والألم والمعاناة المتبادلة هو من خلال الحل القائم على وجود دولتين، تماشيا مع قرارات الجمعية العامة ذات الصلة.

ومثلما وافقت الجمعية في عام 1947 على معالجة هذه المسألة بشكل جماعي، يجب عليها الآن أن تأخذ على محمل الجد مسؤوليتها عن دعم الجانبين في حل هذا النزاع سلميا وأن تفي بتلك المسؤولية. وهذا يعني تكثيف العمل لبناء توافق الآراء اللازم لتحقيق السلام. وهذا يعني إيجاد سبل جديدة للحوار المباشر بين الأطراف، وتعزيز احترام قرارات الجمعية العامة، ودعم جميع الجهود التي تستفيد من الاتفاقات السابقة. ولذلك، يجب أن نبذل قصارى جهدنا للسعي إلى تحقيق جميع النتائج القابلة للتطبيق، من أجل العديد من المدنيين الأبرياء الذين دفعوا ولا يزالون يدفعون أبهظ ثمن نتيجة فشلنا المستمر في توحيد الصفوف. وبأي ثمن، يجب أن نقوم بدورنا لتجنب نشوب أي حرب إقليمية.

وفي هذا السياق، أرحب بالفرصة التي أتاحها وقف إطلاق النار المؤقت، الذي سمح بإطلاق سراح الرهائن خلال عطلة نهاية الأسبوع وبالحصول على المعونة الإنسانية التي تمس الحاجة إليها لسكان غزة وجميع المناطق المتضررة. وأتشاطر الارتياح العميق الذي يجب أن يجلبه ذلك التطور للمتضررين وأسرهم. وقد قدم ذلك الاتفاق انفراجة أمل، ولكنه ليس كافيا. وأدعو بقوة، مرة أخرى، إلى توفير المعاملة الإنسانية والإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن. وأكرر دعوتي إلى وقف إطلاق نار طويل الأمد للأغراض الإنسانية حتى يمكن للغذاء والماء والمعونة الطبية التي تمس الحاجة إليها أن تصل إلى جميع المحتاجين في قطاع غزة وجميع المناطق المتضررة. ويجب أن تظل ممرات المعونة الإنسانية مفتوحة وآمنة، ويجب ببساطة السماح بدخول المزيد من المساعدات إلى غزة وجميع المناطق المتضررة.

وأدين بشدة الأضرار العشوائية التي لحقت بالمدارس التابعة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، التي تأوي الآن أكثر من مليون شخص مشرد داخليا. فمن غير المعقول أن المدارس، عند مواصلة هذه الحرب، وخلافا لقواعد الحرب، لم تعد تتمتع بالحرمة أو تستخدم حصرا للغرض المقصود منها – وهو التعليم. وبموجب القانون الدولي، فإن حماية المدنيين تكتسي أهمية قصوى ويجب أن تظل كذلك. لذلك، فإنني أحث الدول الأعضاء على تقديم دعم مستدام ويمكن التنبؤ به للأونروا في الوقت الذي تعمل فيه على إعادة البناء والتصدي ببسالة لأكبر أزمة إنسانية منذ تأسيسها. وأكرر إشادتي الرسمية بجميع موظفي الأونروا الشجعان وغيرهم من العاملين في المجال الإنساني الذين ضحوا بحياتهم في محاولة لتخفيف المعاناة الإنسانية الهائلة بحثا عن سلام دائم.

وفي خضم هذه المذبحة والخسائر والتضحيات الاستثنائية، يجب أن نجد طريقنا للعودة إلى إعادة بناء الثقة: الثقة في أن كلمات الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، بأن جميع الناس يولدون أحرارا ومتساوين، وأن الجميع يستحقون حياة خالية من الخوف والعوز، لم تكتب عبثا؛ الثقة في أن ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وهما دعامتا نظامنا المتعدد الأطراف والأساس لجهودنا الرامية إلى رسم غد أكثر سلاما، لا يزالان سليمين؛ الثقة في أن الآباء والأقارب على جانبي هذا النزاع

وفي جميع أنحاء الشرق الأوسط سيكونون قادرين على وضع أطفالهم في الفراش كل ليلة في أمان.

إن رالف بانش، الذي حصل على جائزة نوبل للسلام في عام 1950 لعمله كوسيط للأمم المتحدة، كان لديه تطلعات مماثلة عندما أعرب عن أمله في التحلي بالأخلاق في العلاقات بين الأمم. وأكرر، بكلماته، الرغبة في أن "يكون هناك، في عصرنا، بعد طول انتظار، عالم ينعم فيه بالسلام ويمكننا، نحن الشعوب، أن نبدأ ولو لمرة واحدة في الاستفادة الكاملة من الخير العظيم الذي نحمله داخلنا". وبصفتي رئيسا للجمعية العامة، سأظل في خدمة الأعضاء إذا رغبت أي دولة أو زعيم في مساعدتي في تيسير الحوار لتحقيق تلك الغاية.

أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد أحمد فيصل محمد، ممثل ماليزيا، بصفته نائب رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، ليعرض تقرير اللجنة (A/78/35).

السيد محمد (ماليزيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أولا أن أتوجه بالشكر للوفود الموقرة على تفانيها في خدمة قضية فلسطين وعلى دعمها في تصويت الجمعية العامة في 27 تشرين الأول/أكتوبر بشأن تقديم المساعدة الإنسانية إلى غزة (انظر A/ES-10/PV.41)، وتصويت الجمعية العامة المدوي على القرارات المتعلقة بوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). وترحب اللجنة أيضا باعتماد مجلس الأمن القرار 2712 (2023) بشأن قطاع غزة وتطالب جميع الأطراف بالامتثال لتنفيذه والتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، ولا سيما فيما يتعلق بحماية المدنيين.

ويشرفني، بصفتي مقرر اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، أن أعرض التقرير السنوي للجنة، الوارد في الوثيقة A/78/35. ويغطي التقرير التطورات المتعلقة بقضية فلسطين وعمل اللجنة في الفترة من 2 أيلول/سبتمبر 2022 إلى 31 آب/أغسطس 2023. ويتألف التقرير من سبعة فصول.

يتضمن الفصلان الأول والثاني مقدمة التقرير واستعراضا عاما موجزا عن التطورات السياسية الرئيسية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وكانت التطورات المشار إليها بمثابة سياق لبرنامج عمل اللجنة وأنشطتها المتطور خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ويوجز الفصلان الثالث والرابع الولاية التي أسندتها الجمعية العامة إلى اللجنة ويتضمنان معلومات عن تنظيم أعمال اللجنة خلال هذه السنة. ويعرض الفصل الخامس عمل اللجنة والأنشطة التي اضطلعت بها شعبة حقوق الفلسطينيين بالنيابة عنها حول أربعة جوانب رئيسية من ولايتها: أولا، حشد الأوساط الدبلوماسية؛ ثانيا، التوعية بقضية فلسطين؛ ثالثا، التعاون مع المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية وكيانات الأمم المتحدة؛ رابعا، بناء القدرات. ويقدم الفصل السادس تقارير عن أنشطة البرنامج الإعلامي الخاص لإدارة التواصل العالمي بشأن قضية فلسطين.

ويتضمن الفصل الأخير، الفصل السابع، من التقرير توصيات اللجنة إلى الجمعية العامة والأطراف الفاعلة الأخرى ذات الصلة، التي تستند إلى توافق الآراء الدولي وموقف الأمين العام المعروف بشأن قضية فلسطين. وعلى وجه التحديد، تدعو اللجنة إسرائيل إلى وقف وعكس عمليات الضم المستمرة، وهدم المنازل، وتوسيع المستوطنات، والتشريد القسري للفلسطينيين، بمن فيهم النساء والأطفال. وتحث اللجنة إسرائيل على التراجع عن التدابير العقابية المفروضة على السلطة الفلسطينية، والكف عن الاستخدام غير المتناسب للقوة الفتاكة، وحماية المدنيين الفلسطينيين، بمن فيهم المستوطنون الإسرائيليون، تماشيا مع التزاماتها بموجب قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والقانون الدولي الإنساني. وتدعو اللجنة إسرائيل إلى احترام الوضع الراهن في الأماكن المقدسة في القدس، وكفالة الممارسات الدينية السلمية، ورفع الحصار البري والجوي والبحري المفروض على غزة. وترى اللجنة أن القرارات الأحادية الجانب التي اتخذتها الدول الأعضاء للاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل لاغية وباطلة، وتحث الدول الأعضاء على الاعتراف رسميا بدولة فلسطين من أجل تعزيز حل الدولتين.

وستواصل اللجنة تشجيع جميع مؤيدي الحل القائم على وجود دولتين على المساعدة في استئناف مفاوضات متعددة الأطراف مجدية من أجل التوصل إلى تسوية سلمية على أساس المعايير الدولية القائمة منذ أمد بعيد بغية التوصل إلى حل عادل. وتحث اللجنة الجمعية العامة ومجلس الأمن على كفالة تنفيذ معايير السلام القائمة منذ أمد بعيد وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وتدعو الأمين العام إلى مواصلة بذل مساعيه الحميدة دعما للأفق السياسي والحل القائم على وجود دولتين. وتحث اللجنة المنظمات الإقليمية على القيام بدور نشط سياسيا لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي والتوصل إلى حل عادل ودائم لقضية فلسطين، مثل الحل الذي عرضته مبادرة السلام العربية. وعلى نفس المنوال، تحث اللجنة الدول الأعضاء على استعراض تشريعات مكافحة الإرهاب التي تؤثر على منظمات المجتمع المدني الفلسطينية. وتحث اللجنة الدول الأعضاء على دعم الأونروا بتمويل مستدام وتدعوها إلى إجراء استعراض دقيق لاستخدام إسرائيل لتشريعات مكافحة الإرهاب ضد منظمات المجتمع المدني الفلسطينية بهدف نزع الشرعية عن أنشطتها وتقويضها.

وتعرب اللجنة عن امتنانها لشعبة حقوق الفلسطينيين التابعة لإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام لدعمها لعمل اللجنة. وتطلب إلى الشعبة أن تواصل تقديم الدعم الفني ودعم الأمانة لجميع جوانب ولايتها. وتطلب اللجنة مواصلة البرنامج الإعلامي الخاص بشأن قضية فلسطين الذي تضطلع به إدارة التواصل العالمي، والذي أسهم إسهاما هاما في تعريف وسائط الإعلام والجمهور بقضية فلسطين.

سنحتفل غدا باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني في قاعة المجلس الاقتصادي والاجتماعي من الساعة 9/00 إلى الساعة 12/00، وفي الساعة 13/00، تفتتح اللجنة معرض "فلسطين: أرض لها شعب" في بهو الزوار. وندعو جميع الدول الأعضاء إلى حضور حدثي الغد وتقديم رسائل تضامن من رؤساء دولها وحكوماتها. وفي هذا العام على وجه الخصوص، يتيح الاحتفال بيوم التضامن هذا، الذي أذنت به الجمعية، وفي مثل هذه الأوقات المأساوية التي تتعرض فيها الإنسانية للاختبار، فرصة لتجديد التزامنا بحماية حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف وإنقاذ الحل القائم على وجود دولتين.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم عن دولة فلسطين ذات مركز المراقب لدى الأمم المتحدة.

السيد منصور (فلسطين) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أجدد امتناننا للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، بقيادة السنغال والسفير شيخ نيانغ، وأعضاء مكتبها، إندونيسيا وكوبا وماليزيا وناميبيا ونيكاراغوا، على بقائهم في طليعة الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لمعالجة محنة الشعب الفلسطيني، وتمكين حقوقهم غير القابلة للتصرف، بما في ذلك الحق في تقرير المصير والحرية، ووضع حد للظلم الجسيم والتاريخي الذي تحملوه لأكثر من 75 عاما منذ بداية النكبة – وهي نكبة مستمرة وحارقة شهدناها بشكل مؤلم في الأيام المظلمة من هذه الأسابيع الماضية وعلى مر العقود.

ونعرب عن امتنانا للسفير أحمد فيصل محمد، نائب الرئيس، على عرضه التقرير السنوي للجنة (A/78/35) على الجمعية العامة، متأملين في الجهود العديدة التي بذلتها اللجنة خلال العام الماضي ونداءاتها إلى المجتمع الدولي، ونحن نجتمع مرة أخرى في الجمعية لتناول قضية فلسطين وتقييم ما وصلنا إليه اليوم وإلى أين تسير الأمور، بينما تضطلع الأمم المتحدة بمسؤوليتها الدائمة تجاه قضية فلسطين إلى أن يتم حلها بشكل عادل من جميع جوانبها، وفقا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

يبدأ ميثاق الأمم المتحدة بالعبارة التالية: "نحن شعوب الأمم المتحدة وقد آلينا على أنفسنا أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب". وكثيرا ما أكرر هذه العبارة في العديد من بياناتي. ولم ينقذ جيل فلسطيني واحد من ويلات الحرب. فكل واحد منهم شهد أهوالا وتحملها في جسده. وقد واجهت أمة بأكملها، على مدى عقود، التجريد من الملكية والتشريد والحرمان من الحقوق والدمار والموت. ولكن ربما منذ جيل 1948، هذا الجيل هو الذي عانى أكثر من غيره من الألم

والصدمات. وهذه هي الفترة الأكثر دموية التي عانى منها الفلسطينيون في قطاع غزة، وقد شهدوا العديد من الهجمات السابقة. وهذا هو أكبر تهجير قسري للفلسطينيين منذ النكبة. إن هذا الدمار مروع، والأزمة الإنسانية كارثية. لا توجد قوانين أو أخلاق أو مبادئ في العالم يمكن أن تبرر هذا الواقع البغيض اللاإنساني. إنه واقع يهز الضمير الإنساني ويتطلب عملا عالميا من أجل العدالة.

لقد حشدت المذابح ضد شعبنا في غزة الشعوب والدول في جميع أنحاء العالم، التي رفعت صوتها ضد الظلم ودعت إلى العدالة، ودعت إلى وقف إطلاق النار الآن في غزة – وأكرر، دعت إلى وقف إطلاق النار الآن في غزة – ودعت إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وقمع الشعب الفلسطيني، ودعت إلى فلسطين حرة. وكانت الجمعية العامة أول هيئة تابعة للأمم المتحدة تعكس هذا الغضب العالمي وتتخذ موقفا واضحا لا لبس فيه يدعو إلى هدنة إنسانية فورية ودائمة ومستدامة تفضي إلى وقف للأعمال العدائية. ولا بد لي من أن أضيف أن الأمين العام دعا إلى وقف فوري لإطلاق النار لأسباب إنسانية، وكرر رئيس الجمعية العامة نفس الفكرة قبل بضع دقائق في بيانه. وقد عاودت الجمعية عقد الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة واتخذت تلك الخطوة الشجاعة قبل أكثر من شهر. وصوت ثلثا أعضاء الأمم المتحدة مؤيدين لذلك القرار (القرار دإط–10/21). ولو تم تنفيذه في ذلك الوقت، لكان من الممكن إنقاذ حياة الآلاف من الفلسطينيين، ولما تحملت الأسر مثل هذا العذاب والمعاناة. وباتخاذها هذا القرار، استرشدت الجمعية العامة بضرورات الشرعية والأخلاق والإنسانية، وثبت أيضا أنه صحيح من الناحية السياسية.

استغرق الأمر من مجلس الأمن عدة أسابيع دموية ومدمرة لاتخاذ قرار أقل طموحا (قرار مجلس الأمن 2712 (2023))، ولكنه كان مدفوعا بالعديد من الاعتبارات الإنسانية نفسها التي تناولتها الجمعية العامة. وكما توقع قرار الجمعية، فإن الهدنة وحدها هي التي يمكن أن تسمح ببذل جهود مخلصة للبدء في معالجة الكارثة الإنسانية التي تسببها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال في غزة، والهدنة وحدها هي التي يمكن أن تؤدي إلى إطلاق سراح الأشخاص المحتجزين وتجنب المزيد من التصعيد الإقليمي. ويجب أن تتحول الهدنة إلى وقف دائم لإطلاق النار. ولا يمكن بل لا ينبغي استئناف مذابح الأطفال والنساء والرجال الفلسطينيين. ولا ينبغي السماح باستئنافها. فلا يستطيع الضمير الإنساني أن يتحملها. والقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان، يحظرها. ويتطلب منا القانون الدولي، فضلا عن المعايير الإنسانية، أن نعمل على وقف هذه الحرب ضد المدنيين الأبرياء وإنقاذ الأرواح البشرية، وأن نعمل من أجل وصول المساعدات الإنسانية إلى جميع أنحاء قطاع غزة وعودة النازحين دون تأخير وإنهاء الإغلاق والحصار، وأن نعمل من أجل المساءلة. ما من شيء يمكن أن يسوغ جرائم الحرب أو الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية أو الإبادة الجماعية.

وإذ تنتشر صور الدمار في غزة بشكل متزايد في جميع أنحاء العالم، أمام كل واحد منا خيار واحد دون سواه: إما من أجل حماية المدنيين أو ذبحهم؛ وإما من أجل سيادة القانون الدولي أو الانتقام العشوائي؛ وإما من أجل آفاق السلام أو النزاع الدائم. وقد قررت كل دولة ممثلة هنا تقريبا – بعضها عاجلا وليس آجلا – الانضمام إلى الجانب الصحيح من التاريخ. والآن نحن بحاجة إلى الوقوف متحدين في وضع حد لهذا الجنون ورسم طريق إلى الأمام من أجل مستقبل أكثر عدلا وسلاما واستقرارا.

وقتل 15 000 فلسطيني في غزة، بمن فيهم أكثر من 6 000 طفل و 4 000 امرأة. وقد أصيب أكثر من 30 000 شخص، وعانى العديد منهم من بتر الأطراف وحروق، وتحملوا إصاباتهم وآلامهم دون رعاية طبية ودون مكان آمن للشفاء والتعافي. وتشير التقديرات إلى أن أكثر من 1,8 مليون مدني في غزة – أو ما يقرب من 80 في المائة من السكان – مشردون داخليا، ومعظمهم من اللاجئين الذين شردوا للمرة الثانية أو الثالثة أو الرابعة في حياتهم. ومن بين هؤلاء، هناك ما يقرب من 1,1 مليون شخص يحتمون في 156 منشأة تابعة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

في جميع أنحاء غزة، وهم يتحملون الإهانات التي ينبغي ألا يُجبر أي إنسان على تحملها. وما زالوا غير محميين، ولو كانوا تحت علم الأمم المتحدة – الذي لا تحترمه السلطة القائمة بالاحتلال وهي تتعمد ضرب المنازل والمدارس والمستشفيات وملاجئ الأمم المتحدة بعنف همجي وعقابي، وهي عازمة على تدمير أساس الحياة البشرية في غزة وترويع الجميع وإلحاق الصدمات النفسية بهم.

إن الحجم الهائل لأعمال القتل والتشويه والدمار والتشريد القسري شهادة على مدى عشوائية الحرب. ويبين ذلك أن أهدافها وضحاياها الرئيسيين هم في الواقع السكان المدنيون في قطاع غزة.

ولم يشهد أي نزاع في الذاكرة الحديثة مقتل هذا العدد الكبير من الأطفال والمدنيين والصحفيين وموظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجالين الإنساني والطبي بهذه الوتيرة. وهذه حرب شاملة ضد فلسطين وشعبها. وهذا ما يؤكده ما نشهده في الضفة الغربية، حيث قتل أكثر من 230 فلسطينيا وجرح آلاف آخرون في غضون سبعة أسابيع على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلية والمستوطنين. وهذا بالإضافة إلى أكثر من 180 فلسطينيا قتلوا قبل تشرين الأول/أكتوبر، من بينهم 107 أطفال. وهي الفترة الأكثر دموية التي شهدتها الضفة الغربية تقريبا.

وقد نزح أكثر من 200 1 فلسطيني خلال فترة الأسابيع السبعة نفسها، بالإضافة إلى أكثر من 000 1 شخص شردوا قسرا في وقت سابق من هذا العام مع استمرار إسرائيل بلا توقف في أنشطتها الاستيطانية غير القانونية واستعمارها وضمها لأراضينا.

واعتقل أكثر من 000 3 مدني فلسطيني، بمن فيهم أطفال، واحتجزوا في غارات عسكرية متواصلة شنتها قوات الاحتلال الإسرائيلية في جميع أنحاء الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، في فترة الأسابيع السبعة نفسها. وقد رفع ذلك الآن عدد السجناء الفلسطينيين المحتجزين في السجون الإسرائيلية، الذين يعانون من ظروف غير إنسانية، إلى أكثر من 000. 10 إن القمع والاضطهاد وسوء المعاملة والتمييز ضد شعبنا مستمر بلا هوادة في ظل الاحتلال الاستعماري الإسرائيلي غير المشروع ونظام الفصل العنصري.

إنه نفس المنطق في كل مكان. وبالنسبة للحكومة الإسرائيلية، فإن الأولوية ليست هي الأمن، بل تدمير الأمة الفلسطينية، ووجود الشعب الفلسطيني ذاته وصموده على أرضه، وإقامة الدولة الفلسطينية، حتى على حساب الأمن، من خلال نزع الملكية والتشريد والحرمان من الحقوق، وفي حال لم يكن كل ذلك كافيا، فمن خلال الموت. فهم محرومون حتى من حقهم في الحياة.

كيف لنا أن نعرف كل هذا؟ لأن القادة الإسرائيليين لم يكلفوا أنفسهم عناء إخفاء ذلك بعد الآن. إنهم يقولون ذلك للعالم كل يوم، في كل بيان يدلون به. وكما جاء على لسان أحدهم – وهو وزير في حكومة رئيس الوزراء نتنياهو – فإن أمام الفلسطينيين ثلاثة خيارات: الاستسلام والخضوع؛ النزوح؛ أو الموت. ونحن نرفض هذه الخيارات لأننا شعب أبي، ونحن مصممون على العيش في وطننا القومي.

وقد أظهرت الكارثة أمرين: أنه لا يوجد سلام في الشرق الأوسط بدون حل عادل ودائم لقضية فلسطين وفقا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة؛ وأن حرية الفلسطينيين، وليس المزيد من القمع والاحتلال، هي الطريق إلى السلام والأمن للجميع.

ولا يمكن الاستمرار في الاستخفاف بالحقوق الفلسطينية أو انتهاكها أو محوها. وتلك الحقوق غير قابلة للتصرف، تماما كما هو الحال بالنسبة لجميع الشعوب – الحق في تقرير المصير، وحق اللاجئين في العودة، والحق في الحياة، والحق في الوجود بكرامة وسلام واستقرار في وطننا فلسطين. ولا يمكن أن تظل فلسطين الاستثناء من سيادة القانون والتمتع بحقوق الإنسان.

ويجب تكريس كل جهودنا الآن لمنع وقوع المزيد من المذابح وإنهاء الاعتداء على حياة الأمة الفلسطينية ووجودها. ولكن يجب أن نستعد، بالتوازي، لجهد جماعي جريء وغير مسبوق لإنهاء الاستعمار والاحتلال والفصل العنصري وتحقيق السلام.

ويتطلب حل الدولتين قيام دولة فلسطينية قوية ومستقلة وذات سيادة، على أساس حدود عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية.

ويجب على الذين يؤيدون هذا الحل أن يتخذوا إجراءات ضد الاحتلال الاستعماري الذي يمنع هذا الاحتمال ويقضي عليه. ويجب أن يعترفوا بدولة فلسطين، وأن يمنحوها عضوية الأمم المتحدة، وأن يساعدوها على تحقيق سيادتها على الأرض. ويتعين على الأعضاء أن يتصرفوا الآن. وعلينا أن نصبح مثل الدول الأعضاء الأخرى – دولة كاملة العضوية في الأمم المتحدة – لكي نبدأ عملية تحقيق حل الدولتين بعد أن ننهي الاحتلال. ومن المسؤولية الجماعية للأعضاء أن يسمحوا لنا بتحقيق ذلك.

لقد ذكرنا من قبل في الجمعية العامة ويجب أن نكرر التأكيد على أن فلسطين هي الحل. إن العدالة في فلسطين تعني أن نظامنا القائم على القانون الدولي قد انتصر على الإفلات من العقاب والمعايير المزدوجة. وتعني العدالة في فلسطين تعني انتصار الحرية والتسوية السلمية والتعايش على القمع والتمييز. والعدالة في فلسطين تعني أننا قد تمسكنا بالمبدأ المتمثل في أننا متساوون كبشر وكأمم. فلنواصل العمل معا لتحقيق العدالة وإحلال السلام والأمن اللذين يحتاجهما الشعبان الفلسطيني والإسرائيلي ومنطقتنا والعالم. ساعدونا على تحقيق ذلك.

أشكركم، سيدي الرئيس، وأعرب مرة أخرى عن شكري لجميع أعضاء اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، وشعبة حقوق الفلسطينيين، وجميع الدول التي تواصل دعمها المبدئي وتضامنها مع الشعب الفلسطيني، في رحلتنا المستمرة لحل قضية فلسطين بشكل عادل وسلمي.

السيدة مارسودي (إندونيسيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): في 26 تشرين الأول/أكتوبر، وقفت في هذه القاعة لحضور الدورة الاستثنائية الطارئة، التي شاركت فيها إندونيسيا في تقديم القرار المتعلق بأزمة غزة (القرار دإط–21/10). وقد عدت جوا إلى مدينة نيويورك، إلى هذه المنصة، لأنني أهتم بالعدالة وبالبشرية وبفلسطين. ولا يمكنني أن أتحمل رؤية آلاف القتلى من النساء والأطفال الأبرياء. ولا يمكنني أن أتحمل رؤية المنازل والمدارس والمستشفيات تسوى بالأرض وتتحول إلى أنقاض. فهل يمكنكم تحمل رؤية هذه الحالة المروعة؟

وفي 11 تشرين الثاني/نوفمبر، أصدر مؤتمر القمة المشترك لجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي موقفا قويا بشأن أهمية تقديم المساعدة الإنسانية دون عوائق ووقف دائم لإطلاق النار وحل الدولتين. وفي الأسبوع الماضي، سافرت مع عدد من وزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى بيجين وموسكو ولندن وباريس. وتلك البلدان أعضاء دائمون في مجلس الأمن. وحثثتهم على بذل المزيد من الجهد من أجل العدالة والإنسانية من أجل فلسطين. وسأواصل بذل هذا الجهد للوصول والتحدث إلى أكبر عدد ممكن من البلدان.

وهل لي أن أتساءل عما إذا كان ما تفعله إسرائيل يتفق مع القانون الدولي؟ وهل يتسق مع القانون الدولي الإنساني؟ فلنكن صادقين مع أنفسنا في الإجابة على هذا السؤال. وإذا كنا نريد حقا الدفاع عن العدالة والإنسانية، فهناك أربع قضايا يجب أن نعمل عليها.

أولا، نحن بحاجة إلى وقف دائم لإطلاق النار. إن أول هدنة مطولة للأعمال العدائية هي بداية مرحب بها لإنهاء الفظائع، لكن هذه الهدن غير المستقرة لن تكون كافية. ونحن بحاجة إلى وقف لإطلاق النار. وبدون ذلك، سيكون من الصعب القيام بالباقي لإنقاذ الأرواح وعمل وكالات الإغاثة في غزة.

ثانيا، يجب أن نكفل المساعدة الإنسانية دون عوائق. وهناك حاجة إلى مساعدات إنسانية ضخمة في غزة. ونحن بحاجة إلى زيادة المساعدة الإنسانية. ويجب أن ندعم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى وغيرها من الوكالات الإنسانية لمساعدة 1,7 مليون فلسطيني مشردين قسرا في غزة. وإندونيسيا ملتزمة بزيادة المساعدة، بما في ذلك عن طريق نشر مستشفاها العائم.

ثالثا، يجب أن نتخذ موقفاً مناصراً للعدالة. حتى الحروب لها قواعد وحدود، ولا يمكن رؤيتها في أي مكان في غزة. وينبغي عدم تطبيع الهجمات على المستشفيات والمدارس وأماكن العبادة ومخيمات اللاجئين. وأكرر، لا ينبغي تطبيعها. ويجب أن نسمي الأشياء

بمسمياتها. إن ما حدث في غزة هو انتهاك واضح للقانون الدولي الإنساني، وعدم التصرف قد يعادل التواطؤ.

ويجب علينا أيضا أن نشجب المعايير المزدوجة في تطبيق القانون الدولي، الأمر الذي يقوض بشكل خطير قدسية القانون نفسه. ولذلك، تؤيد إندونيسيا الجهود الرامية إلى ضمان مساءلة إسرائيل في مختلف المحافل ذات الصلة، بما في ذلك محكمة العدل الدولية.

رابعا، يجب أن نستأنف عملية السلام والعملية السياسية الفلسطينية – الإسرائيلية. إن معالجة قضية فلسطين تتطلب منا معالجة الأسباب الجذرية، بكل وضوح وبساطة. ويجب إنهاء احتلال الأرض الفلسطينية. لا يوجد حل عسكري لهذا النزاع. والحل السياسي هو الحل الوحيد. ونحن بحاجة إلى عملية مفاوضات ذات مصداقية وشفافة ومنصفة، تتمتع فيها فلسطين وإسرائيل بمكانة متساوية كعضوين كاملي العضوية في الأمم المتحدة، مما يؤدي إلى حل الدولتين، على أساس معايير متفق عليها دوليا.

وتدعو إندونيسيا المجتمع العالمي إلى الوقوف جنبا إلى جنب مع البشرية. ولا يمكننا أن نحقق السلام في فلسطين والمنطقة إلا بالوحدة. ولا يمكننا أن نحقق الإنسانية والعدالة إلا باستخدام قلوبنا.

السيد الربخي (عمان): السيد الرئيس، أتشرف أن أدلي بهذا البيان نيابة عن الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وهي الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين والمملكة العربية السعودية ودولة قطر ودولة الكويت وبلدي، سلطنة عمان، وذلك في إطار مناقشة الجمعية العامة، في دورتها الثامنة والسبعين، للبند 35 من جدول الأعمال المعنون "قضية فلسطين".

وأود كذلك أن أتقدم بخالص التقدير لسعادة الأمين العام وسعادة رئيس لجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف على التقرير (A/78/35) المعروض أمامنا حول البند قيد المناقشة.

في البداية، تؤكد دول مجلس التعاون الخليجي على الموقف الخليجي المشترك الذي يطالب بإنهاء العدوان الغاشم الذي تشنه قوات الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة، والذي يستهدف المدنيين والأعيان المدنية، بما في ذلك المستشفيات والمدارس ومقار الأمم المتحدة، وترفض توصيف هذا العدوان على أنه بمثابة الدفاع عن النفس. وذلك لأن إسرائيل هي سلطة احتلال وفقا لقرارات الشرعية الدولية والقانون الدولي.

كما تشيد دول مجلس التعاون بقرار مجلس الأمن رقم 2712 (2023)، الذي اتخذ في 15 تشرين الثاني/نوفمبر، والذي يدعو إلى وقف إلزامي لإطلاق النار، من أجل إنقاذ ما يمكن إنقاذه، وبالأخص الأطفال. كما تؤيد قرار الجمعية العامة دإط–21/10، الذي اتخذ في 27 تشرين الأول/أكتوبر خلال الدورة الاستثنائية الطارئة، والذي نص على وقف فوري لإطلاق النار وإدخال المساعدات. كما تطالب دول مجلس التعاون بالتنفيذ الفوري لهذه القرارات دون قيد أو شرط، وترفض رفضا قاطعا أية مساعي أو توجهات للتهجير القسري للفلسطينيين من أراضيهم.

في إطار الجهود الرامية إلى خفض التصعيد وحماية المدنيين وإيصال المساعدات الإنسانية إلى الأشقاء الفلسطينيين في قطاع غزة، ترحب دول مجلس التعاون باتفاق الهدنة الإنسانية الذي تحقق نتيجة لنجاح الوساطة المشتركة لدولة قطر وجمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية في إبرامه بين إسرائيل وحركة المقاومة حماس، في يوم الأربعاء 22 تشرين الثاني/نوفمبر. وإذ تشيد دول المجلس بهذا الاتفاق المهم، تدعو الأطراف كافة إلى الالتزام ببنوده، وتأمل أن تؤدي هذه الهدنة الإنسانية إلى وقف إطلاق نار إنساني دائم يوقف حالة الحرب ونزيف الدماء، ويفضي إلى محادثات جادة لعملية سلام شاملة وعادلة وفقا لقرارات الشرعية الدولية.

تدين دول مجلس التعاون بأشد العبارات الجرائم الإسرائيلية المستمرة ضد الشعب الفلسطيني، بما في ذلك استخدام الأسلحة المحرمة دوليا، وتطالب المجتمع الدولي بمحاسبة سلطات الاحتلال الإسرائيلي على تلك الجرائم اللاإنسانية، التي تعد خرقا صارخا للقانون الدولي الإنساني. وتجدد دول مجلس التعاون رفضها واستنكارها لأي

محاولة لضم المستوطنات في الضفة الغربية إلى إسرائيل، وهو ما يمثل انتهاكا صريحا لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي والقرارات الدولية ذات الصلة، بما في ذلك قرار مجلس الأمن 2334 (2016)، والرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية لعام 2004، واتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949.

وتدين دول مجلس التعاون استمرار إسرائيل في بناء المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتحث المجتمع الدولي على تكثيف جهوده لممارسة الضغط على السلطات الإسرائيلية لوقف الاستيطان ومحاسبة إسرائيل سياسيا وقانونيا ودبلوماسيا واقتصاديا على انتهاكاتها للقوانين الدولية ذات الصلة.

كما تدين دول مجلس التعاون الاقتحامات المتكررة لساحات المسجد الأقصى المبارك من قبل المستوطنين الإسرائيليين بدعم وحماية من قوات الاحتلال الإسرائيلي. وتعتبر هذه الاقتحامات خرقا خطيرا للقانون الدولي والوضع الراهن للقدس ومقدساتها، وانتهاكا لقدسية المسجد الأقصى المبارك، واستفزازا لمشاعر المسلمين حول العالم. كما تؤكد دول المجلس رفضها لجميع الممارسات الإسرائيلية التي تهدف إلى تغيير الوضع القانوني والتاريخي للمسجد الأقصى المبارك، أو تشجع على تقسيمه، وتشدد على أن هذه الانتهاكات والهجمات المتواصلة على الأماكن المقدسة تزيد من حدة التوتر وتقوض جهود السلام وتدفع بالحالة نحو دوامة عنف مستمرة.

في الختام، تجدد دول مجلس التعاون دعمها القوي لأشقائنا الفلسطينيين من خلال دعم جهود دولة فلسطين السياسية والقانونية لنيل الاستقلال وتقرير المصير على أرضها المحتلة، وتؤكد على ضرورة أن تستجيب سلطات الاحتلال الإسرائيلي لدعوات السلام وأن تشارك في مفاوضات جادة بحسن نية تهدف إلى تحقيق السلام على أساس حل الدولتين، ما من شأنه إشاعة الأمن والاستقرار في هذه المنطقة الحيوية من العالم.

السيد والاس (جامايكا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم الدول الـ 14 الأعضاء في الجماعة الكاريبية إسهاما منها في هذه المناقشة الهامة في إطار البند 35 من جدول الأعمال، المعنون "قضية فلسطين".

تتشاطر الجماعة الكاريبية قلق العديد من الدول الأعضاء التي تشعر بإحباط عميق إزاء استمرار القضية الفلسطينية على مدى عقود. وعلى الرغم من وجود إطار قانوني وأخلاقي لحل هذه المسألة، فإنها لا تزال قائمة، على حساب كل من فلسطين وإسرائيل. ولذلك، تشدد الجماعة الكاريبية في البداية على أن التوصل إلى حل دائم وعادل لقضية فلسطين من شأنه إعمال حق الفلسطينيين في تقرير المصير وضمان أمن إسرائيل.

ومنذ المناقشة السابقة بشأن هذا البند من جدول الأعمال (انظر A/ES-10/PV.41)، أحاطت الجماعة الكاريبية علما بالتطورات المتعلقة بهذه المسألة وتشعر بالقلق لعدم إحراز تقدم نحو تنفيذ مختلف قرارات الأمم المتحدة بشأن هذه المسألة. وبدلا من ذلك، تفاقمت الحالة، بل ازدادت تدهورا منذ أحداث 7 تشرين الأول/أكتوبر.

ولدى النظر في أحداث 7 تشرين الأول/أكتوبر، تشدد الجماعة الكاريبية على أن العنف والعداء لن يؤديا إلى أي حل دائم للقضية الفلسطينية. وبدلا من ذلك، تبين أن أنهما يؤديان إلى تأجيج الخوف وعدم الثقة ويولدان معاناة هائلة وانعدام الأمن. ولذلك، تشدد الجماعة الكاريبية على التزام جميع الدول الأعضاء بالاسترشاد بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة في إدارتها للعلاقات الدولية. وتشدد الجماعة الكاريبية أيضا على التزام الدول الأعضاء بالعمل ضمن حدود القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

وقد أدت أحداث 7 تشرين الأول/أكتوبر والرد عليها إلى تصعيد هائل للعنف في النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني. ونحن ندين تلك الأحداث بأشد العبارات. وتشعر الجماعة الكاريبية بالجزع لفقدان هذا العدد الكبير من الأرواح البريئة في هذه الفترة القصيرة من الزمن. ونشعر بالفزع بشكل خاص لأن النساء والأطفال يشكلون غالبية القتلى. وتتعاطف الجماعة الكاريبية مع أقارب وأصدقاء الذين لقوا حتفهم في ظل هذه الظروف المأساوية، بمن فيهم أكثر من 100 من موظفي الأمم المتحدة الذين قتلوا أثناء أداء واجبهم.

كما تشعر الجماعة الكاريبية بالقلق إزاء الأزمة الإنسانية في قطاع غزة، والتي تفاقمت بشكل كبير منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023. وكانت الهدنة الأخيرة بين إسرائيل وحماس، بما في ذلك الهدنة الحالية في القتال، خطوة أولى هامة نحو وقف كامل للأعمال العدائية. وندعو إلى وقف دائم لإطلاق النار. وهذا أمر بالغ الأهمية لتقديم الدعم المنقذ للحياة للسكان المحاصرين في قطاع غزة. كما أنه أمر بالغ الأهمية لوضعهم على طريق التعافي.

ويجب على المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة، أن يفكر بجدية في اتخاذ تدابير لحل قضية فلسطين بشكل دائم. وكما لاحظنا من قبل، فإن كلا من الأطر القانونية والأخلاقية موجودة من أجل التوصل إلى حل دائم، ولكن يجب أن تقترن بالإرادة السياسية اللازمة. وبدون حل دائم، سيظل الإسرائيليون والفلسطينيون يعانون من دورات متكررة من العنف. وعلاوة على ذلك، فإن تطلعات الفلسطينيين المشروعة إلى ممارسة حقهم في تقرير المصير ستظل تتأخر بشكل غير عادل. ولا يمكننا أن نستمر في ترك الشعب الفلسطيني خلف الركب. والجماعة الكاريبية، من جانبها، منفتحة على القيام بدورها البناء المعتاد في المضي قدما بقضية فلسطين.

السيدة آل ثاني (قطر): السيد الرئيس، أتوجه بالشكر لكم على عقد هذا الاجتماع، ولرئيس وأعضاء اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني حقوقه غير القابلة للتصرف، والشكر والتقدير لجهود شعبة حقوق الفلسطينيين والبرنامج الإعلامي الخاص لإدارة التواصل العالمي بشأن قضية فلسطين. كما نعيد التأكيد عن تضامن دولة قطر مع الشعب الفلسطيني الشقيق، إلى حين حصوله على حقوقه العادلة. ونضم صوتنا إلى البيان الذي أدلى به ممثل سلطنة عمان باسم مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

ينعقد هذا الاجتماع في ظل أسوأ كارثة إنسانية يعيشها أشقائنا الفلسطينيين في قطاع غزة، وذلك بسبب التصعيد العسكري الإسرائيلي على القطاع، الذي تمثل في القصف العشوائي العنيف والتوغل العسكري البري الذي أسفر حتى الآن عن أكثر من 50 000 من القتلى والمصابين والمفقودين تحت الركام من المدنيين العزل، وتشكل نسبة كبيرة منهم من النساء والأطفال، الأمر الذي دفع ببعض المسؤولين الأمميين إلى وصف القطاع بمقبرة للأطفال.

وفي هذا الصدد، تجدد دولة قطر إدانتها للجرائم الدولية الجسيمة التي يرتكبها الاحتلال الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني الشقيق، وتدين بأشد العبارات الاستهداف الممنهج للمستشفيات والمدارس وتجمعات السكان في القطاع، وما يمثله من خرق سافر للقوانين والاتفاقيات الدولية، لا سيما اتفاقية جنيف الرابعة. ونجدد دعوة دولة قطر إلى تشكيل لجنة دولية للتحقيق في الجرائم التي يرتكبها الاحتلال الإسرائيلي بحق المدنيين في قطاع غزة. تجدد دولة قطر إدانتها الشديدة للاعتداءات المتكررة على المسجد الأقصى المبارك من قبل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، والمستوطنين الإسرائيليين. ونؤكد أن تلك الاعتداءات تعتبر انتهاكا صارخا للقانون الدولي، واستفزازا لمشاعر المسلمين. كما نشدد على أن أي محاولات للمساس بالوضع التاريخي والقانوني القائم للأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية في القدس الشرقية المحتلة، وتقسيم المسجد الأقصى المبارك زمانياً ومكانياً، وتقييد حرية الصلاة للمسلمين فيه، هي محاولات باطلة، بموجب القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وفي هذا السياق، ترحب دولة قطر بالتوصية الواردة في تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني الشقيق لحقوقه غير القابلة للتصرف (A/78/35)، والتي تدعو الاحتلال الإسرائيلي إلى الوفاء بالتزاماته وفقا للقانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وتؤكد دولة قطر مجددا بأن التصعيد الذي يقوم به الاحتلال الإسرائيلي، ومحاولاته المستمرة لفرض الأمر الواقع، للهروب من دفع استحقاقات السلام الشامل والعادل، لن يثنيها عن سعيها الحثيث من أجل السلام العادل، ودعوتها المستمرة بضرورة الحل الشامل والعادل للقضية الفلسطينية العادلة، وذلك بما يضمن حق الشعب الفلسطيني الشقيق في تقرير المصير، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، وذلك على أساس مبدأ حل الدولتين، وتنفيذا لقرارات الشرعية الدولية، مما يتطلب إنهاء

الاحتلال الإسرائيلي لسائر الأراضي العربية المحتلة، بما فيها الجولان السوري المحتل والأراضي اللبنانية المحتلة، فهذا هو الطريق الأوحد إلى السلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط.

ينعقد هذا الاجتماع وقد مرت أربعة أيام على تطبيق اتفاق الهدنة الإنسانية الذي نجحت جهود الوساطة المشتركة لدولة قطر مع جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية في إبرامه بين إسرائيل وحماس، والذي بدأ تطبيقه في يوم الجمعة الماضي الموافق 24 تشرين الثاني/نوفمبر. وفي إطار جهود وساطتها المستمرة، أعلنت دولة قطر بالأمس بأنه قد تم التوصل إلى اتفاق لتمديد الهدنة الإنسانية في قطاع غزة يوميين إضافيين بالشروط السابقة. وقد أدى اتفاق الهدنة حتى تاريخه إلى إطلاق 69 من الأسرى المدنيين من النساء والأطفال في قطاع غزة، وإطلاق سراح 150 من النساء والأطفال الفلسطينيين المحتجزين في السجون الإسرائيلية. وفي ذات السياق، نجح اتفاق الهدنة في السماح بدخول عدد أكبر من القوافل الإنسانية والمساعدات الإغاثية، بما فيها الوقود المخصص للاحتياجات الإنسانية.

وختاما، السيد الرئيس، تؤكد دولة قطر استمرار مساعيها الدبلوماسية لخفض التصعيد وحقن الدماء وحماية المدنيين، وإيصال المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين. وتأمل دولة قطر أن تؤسس هذه الهدنة الإنسانية لوقف إطلاق نار دائم يوقف آلة الحرب ونزيف الدم ويمهد الطريق إلى محادثات جادة لعملية سلام تضمن الوصول إلى اتفاق سلام شامل وعادل، ومستدام وفقا لقرارات الشرعية الدولية.

السيد زهوري (ملديف) (*تكلم بالإنكليزية*): يعرب وفد بلدي عن تقديرنا للأمين العام على تقريره المفصل (A/78/303) في إطار بند جدول الأعمال المعنون "قضية فلسطين"، الذي يوثق كفاح الشعب الفلسطيني الذي طال أمده. تتطلب هذه القضية التي طال أمدها، والتي تتسم بمعاناة الفلسطينيين، اهتمامنا العاجل بالتوصل إلى حل شامل وعادل يأخذ في الاعتبار جوانبها التاريخية والسياسية والإنسانية المعقدة.

غدا، ونحن نحتفل باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني هذا العام، يود وفد بلدي أن ينقل الرسالة التالية من رئيس جمهورية ملديف المنتخب حديثا، فخامة السيد محمد مويزو:

"أؤكد من جديد بقوة دعم شعب وحكومة ملديف الثابت لشعب وحكومة دولة فلسطين في حقهما المشروع في السيادة الكاملة والعيش في سلام مع السلامة والأمن".

وتدين ملديف بشدة الاحتلال الوحشي المستمر والعقاب الجماعي للمدنيين الفلسطينيين الأبرياء. في الواقع، لم يبدأ النزاع الإسرائيلي الفلسطيني الحالي في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023. وعلى مدى عقود عديدة، ألحقت إسرائيل معاناة إنسانية واجتماعية واقتصادية هائلة بملايين الفلسطينيين، ولا سيما النساء والأطفال. وبينما نتكلم الآن، نواجه أزمة إنسانية حادة في غزة. لقد أدت حرب إسرائيل على غزة إلى خسارة مأساوية لأكثر من 14 000 شخص وسقوط أكثر من 30 000 جريح. واستهدفت قوات الدفاع الإسرائيلية عمدا البنية التحتية المدنية، بما في ذلك المستشفيات والمدارس والملاجئ، مما أجبر العديد من الفلسطينيين على مغادرة منازلهم. وتشكل تلك الأعمال التي تقوم بها إسرائيل انتهاكا خطيرا للقانون الدولي الإنساني.

ويجب ألا تكون أعمال إسرائيل في الأراضي المحتلة مستثناة من القانون الدولي والقانون الإنساني أو سلطة مجلس الأمن، كما أن إسرائيل ليست بمنأى عن الإدانة القوية من جانب الجمعية. ونؤمن إيمانا راسخا بأن سيادة القانون ينبغي أن تطبق بالتساوي على جميع البلدان، بغض النظر عن حجمها أو نفوذها. ويجب مساءلة المسؤولين عن الانتهاكات الصارخة للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي عن أعمالهم. ولذلك، تدعو ملديف المحكمة الجنائية الدولية إلى التحقيق في جرائم الحرب المحتملة التي ارتكبتها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني.

وقد عاودت الجمعية عقد دورتها الاستثنائية الطارئة العاشرة في الشهر الماضي، التي اتخذ فيها القرار التاريخي دإط-10/21، الذي يحث على اتخاذ إجراء حازم لوقف العنف ضد المدنيين الأبرياء في فلسطين. واليوم، بعد شهر تقريبا من اتخاذ القرار، نكرر دعوة القرار إلى وقف فوري ودائم ومستدام لإطلاق النار في غزة، وتوفير الإمدادات الأساسية والأدوية، ووضع حد للتشريد القسري الجماعي في الأرض الفلسطينية المحتلة. وبعد اتخاذ ذلك القرار، نشعر بالتفاؤل إزاء العمل المتسارع لإيجاد حلول لهذه الأزمة.

ويرحب وفد بلدي أيضا باتخاذ قرار مجلس الأمن 2712 (2023) في 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، الذي يحث على الهدنة الإنسانية الفورية والممتدة في غزة والإفراج غير المشروط عن الرهائن. ونؤيد بقوة دعوة المجلس جميع الأطراف إلى تحمل مسؤولياتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، بغية إعطاء الأولوية لحماية المدنيين الأبرياء.

ونشيد بدور قطر ودور البلدان الأخرى في التوسط للتوصل إلى اتفاق لتمديد الهدنة الإنسانية. والآن يجب على المجتمع الدولي أن يعمل بلا كلل لتنفيذ تلك الهدنة وكفالة طريق إلى الأمام يحول دون استئناف هذا النزاع، مما يؤدي إلى وقف دائم لإطلاق النار. وتساعد كل دقيقة من الهدنة على إيصال الإمدادات الأساسية إلى الملايين الذين يعانون من هذه الكارثة الإنسانية. وكل دقيقة من الهدنة تحول دون انتشار النزاع الإقليمي وتحمي أرواح العاملين المتفانين في المجال الإنساني. وكل دقيقة من الهدنة تساعد على إطلاق سراح الرهائن وإنقاذ أرواح المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال.

وتشيد ملديف بالجهود التي تبذلها منظمة الصحة العالمية لإجلاء 151 مريضاً في حالة خطيرة و 31 رضيعاً في حالة حرجة من مستشفى الشفاء المحاصر. وهذا مجرد مثال واحد يسلط الضوء على الحاجة الملحة إلى وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق. وتنضم ملديف إلى المجتمع الدولي في الإشادة بتضحيات العاملين في مجال المعونة الإنسانية والعاملين فيها، بمن فيهم موظفو وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، الذين يعرضون حياتهم للخطر لتخفيف معاناة السكان الضعفاء في ظروف بالغة الخطورة. ونحث المجتمع الدولي على دعم الأونروا بقوة أكبر.

وستظل إدارة الرئيس مويزو وشعب ملديف ثابتين في دعم إقامة فلسطين حرة ومستقلة وفي التزامهما الثابت تجاه الشعب الفلسطيني في سعيه إلى نيل حقوقه غير القابلة للتصرف، بما في ذلك الحق في تقرير المصير. وندعو المجتمع الدولي إلى مواصلة حث إسرائيل على الإنهاء الفوري لاحتلالها غير المشروع لفلسطين، وإعادة الأراضي التي استولت عليها بالقوة، ووقف المستوطنات غير القانونية والاعتداءات على حياة وكرامة الناس في غزة والضفة الغربية وفي كل مكان في الأرض المحتلة، والاعتراف بفلسطين كدولة مستقلة، عاصمتها القدس الشرقية، داخل حدود ما قبل عام 1967. وتكرر ملديف نداءها إلى الدول الأعضاء للتمسك بميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني ودعم حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف. ونحث الدول الأعضاء على زيادة الجهود لاستئناف عملية السلام، سعياً إلى حل طويل الأجل يمكن أن يسود السلام من خلاله.

ويكرر وفد بلدي دعوته الدول الأعضاء إلى الاعتراف بفلسطين كدولة مستقلة ودعم عضويتها الكاملة في الأمم المتحدة. ينبغي أن تكون محنة الشعب الفلسطيني أولوية عالمية، ونحث المجتمع الدولي على تعزيز تصميمه على إنهاء انتهاكات حقوق الإنسان ومعاناة شعب دولة فلسطين.

السيد غيرتزي (ناميبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): يقدر وفد بلدي الاحترام والتشريف اللذين أُبديا صباح اليوم لسعادة السيد صمويل رودولف إنسانالي، رئيس الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين. ونتذكر دعمه الثابت لقضية ناميبيا وحقنا في تقرير المصير والحرية والاستقلال من خلال دوره النشط كنائب لرئيس مجلس الأمم المتحدة لناميبيا آنذاك. تلك هي نفس التوقعات والحقوق التي ننتظر بفارغ الصبر أن نراها تمتد إلى شعب فلسطين.

وأنا ممتن للأمين العام على تقريره الثاقب عن الآثار الاقتصادية للاحتلال الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني (انظر A/78/303)، ولا سيما تكلفة الرعاية الاجتماعية الناجمة عن تجزئة الضفة الغربية المحتلة. ونقدر أيضاً التقرير الذي قدمته اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقه غير القابل للتصرف (A/78/35).

ستقف حكومة ناميبيا غداً مع المجتمع الدولي للاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. ومما يؤسف له أن هذه

المناسبة تحدث وسط تصاعد مستمر في العنف يتسم بالقوة الوحشية. ففي الشهرين الماضيين وحدهما، أزهقت بشكل مأساوي أرواح أكثر من 14 000 فلسطيني، بمن فيهم 4 000 امرأة وأكثر من 6 000 طفل، فضلاً عن أكثر من 100 من موظفي الأمم المتحدة، في أعمال العنف المتصاعدة. وعلى الرغم من الانتهاكات الواضحة التي شهدناها للقانون الدولي والمبادئ الإنسانية، فإن ميثاق الأمم المتحدة لم يوفر ضمانة باستمرار. لقد كان لاحتلال فلسطين وطابعه غير القانوني عواقب اقتصادية واجتماعية وثقافية وإنسانية وخيمة. إن الانتهاكات المستمرة للقانون الدولي والعديد من قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن تثير قلقاً بالغاً. ولا يزال العالم يشهد مرتاعاً العدوان الشامل الذي لا يكلّ على الشعب الفلسطيني، والذي لا يستثني المستشفيات أو مخيمات اللاجئين أو الأماكن المقدسة أو المدارس. وهذه انتهاكات واضحة للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني. تتطلب هذه الأعمال الشاذة اهتماماً عاجلاً ومسؤولية جماعية لحل النزاع الذي طال أمده.

رحبت ناميبيا باتخاذ مجلس الأمن القرار 2712 (2023). وبينما نواصل الدعوة إلى وقف فوري ودائم للعنف والعدوان بلا هوادة، فإننا ممتنون لحكومات قطر ومصر والولايات المتحدة على دورها القيم في تيسير الهدنة الإنسانية. ومع ذلك، فإننا ندين العنف الذي أبلغ عنه خارج غزة، بما في ذلك الهجوم الأخير على مخيم جنين للاجئين. وتكرر ناميبيا دعوتها إلى وصول المعونة الإنسانية دون عوائق إلى أشد الفئات ضعفاً ووضع حد فوري للتشريد الجماعي القسري للشعب الفلسطيني. وفي وقت سابق من هذا العام، قدمت الحكومة الناميبية طلباً إلى محكمة العدل الدولية كجزء من إجراءاتها الجارية، ونحن ننتظر بفارغ الصبر فتوى المحكمة لتحديد عواقب استمرار احتلال إسرائيل غير المشروع لفلسطين. ويجب على المجتمع الدولي أن يكثّف جهوده لتحقيق سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ويجب مساءلة إسرائيل عن انتهاكها المستمر لتلك القرارات.

وإذ نقترب من الذكرى السنوية الخامسة والسبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، يجب أن نفكر ملياً في كيفية ارتباط شعب فلسطين بحقوق الإنسان التي يفترض أن تكون غير قابلة للتجزئة وغير قابلة للتصرف وعالمية. وقد أعيقت بشدة ممارسة الفلسطينيين لحقهم في تقرير المصير وإقامة دولتهم بسبب التدابير غير القانونية، ومن بينها توسيع المستوطنات وبناء الحواجز في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية. لا تتزعزع ناميبيا في دعمها للشعب الفلسطيني إلى أن يتمكن من ممارسة حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير. إن قضية فلسطين تتطلب حلاً. وتقع على عاتقنا مجتمعين مسؤولية تعزيز عزمنا بغية جعله حقيقة واقعة في مواجهة الظلم. وقد آن الآن أوان تلك اللحظة.

السيدة غوفن (تركيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): تنعقد جلسة اليوم في منعطف حاسم. إذ تواجه دولة فلسطين والشعب الفلسطيني أكبر مأساة في التاريخ الحديث. إن حجم الدمار والخسارة بلغ مستويات لا يمكن تصورها. فمنذ يوم 7 تشرين الأول/أكتوبر، بلغ عدد القتلى في غزة 15 000 تقريباً، ومعظم الوفيات هي من النساء والأطفال. ويتعرض المدنيون والبنية التحتية المدنية، بما في ذلك المستشفيات والمساجد والكنائس والمدارس ومخيمات اللاجئين، للقصف المستمر. وقد دمر ما يقرب من نصف الوحدات السكنية.

وهناك أكثر من مليوني فلسطيني في حاجة ماسة إلى المساعدات الإنسانية ويتعرضون لأعمال العقاب الجماعي والتهجير القسري. ويجري باستمرار انتهاك القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني. وخلال الأسابيع القليلة الماضية، أكدت وكالات الأمم المتحدة مراراً وتكراراً أنه لا يوجد مكان آمن في غزة. وقد وصف الأمين العام الحالة الراهنة في غزة بأنها مقبرة للأطفال. وأشارت المديرة التنفيذية لليونيسف إلى غزة باعتبارها أخطر مكان في العالم بالنسبة للطفل. ولم يسلم أحد – حتى تحت راية الأمم المتحدة – من الهجمات الإسرائيلية الوحشية. ونشيد بوكالات الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني الذين يعملون في الميدان في ظروف لا تطاق، حتى بعد أن أصبحوا هم أنفسهم ضحايا. ونعرب عن أحرّ تعازينا لأكثر من 100 من موظفي الأمم المتحدة الشجعان الذين جادوا بأرواحهم في هذه المهمة المشرفة.

منذ بداية النزاع، ما فتئت تركيا تدعو إلى وقف فوري وغير مشروط لإطلاق النار، ووصول المساعدات الإنسانية بشكل عاجل ودون عوائق، والامتثال الكامل للقانون الدولي. ونأمل أن يؤدي الاتفاق الذي تم التوصل إليه في الأسبوع الماضي بين إسرائيل وحماس إلى إيصال المزيد من المساعدات المنقذة للحياة إلى غزة والعودة الآمنة للرهائن المتبقين. ومع ذلك، من الواضح أن وقف إطلاق النار الدائم هو وحده الذي يمكن أن يمنع المزيد من العنف والمعاناة. ويجب أن يكون هناك تدفق مستمر للمعونة الإنسانية الكافية لجميع المحتاجين في غزة. ويجب حماية المدنيين والبنى التحتية المدنية في كل مكان، بما في ذلك مرافق الأمم المتحدة التي تستضيف المهجرين. ويجب أن يتوقف التهجير القسري للفلسطينيين. وينبغي التمسك بالقانون الدولي.

وبغية وقف المذبحة في غزة، حشدت تركيا كل جهد دبلوماسي وإنساني ممكن. واجتمع قادة منظمة التعاون الإسلامي وجامعة الدول العربية في الرياض في 11 تشرين الثاني/نوفمبر في مؤتمر القمة العربية والإسلامية المشتركة غير العادية، وأدانوا بشدة العدوان الإسرائيلي على غزة ودعوا إلى وقف فوري لإطلاق النار ووصول مستدام للمساعدات الإنسانية. وما فتئ وزراء خارجيتنا يزورون العواصم الكبرى للشروع في اتخاذ إجراء دولي لوقف الحرب في غزة. وسيكون هاكان فيدان، وزير خارجية تركيا، هنا في نيويورك غداً مع وزراء آخرين لحضور جلسة إحاطة لمجلس الأمن بشأن فلسطين. وما فتئنا نبذل قصارى جهدنا لإرسال المعونة الإنسانية التي تمس الحاجة إليها إلى غزة. وقد أرسلت تركيا حتى الآن أكثر من 200 طن من المساعدات الإنسانية على متن 11 طائرة إلى مطار العريش في مصر. ونقلنا 88 مريضاً من مستشفى الصداقة التركي – الفلسطيني في غزة إلى تركيا لمواصلة علاجهم. ويعمل العاملون في مجال المعونة الإنسانية والعاملون الصحيون لدينا بلا كلل في الميدان. وأود مرة أخرى أن أشكر شقيقتنا مصر على جهودها وتعاونها.

ورحبنا باتخاذ مجلس الأمن القرار 2712 (2023). ومع ذلك، فإن فشل المجلس في اتخاذ أي قرار لمدة ستة أسابيع تقريباً أو الدعوة إلى وقف فوري لإطلاق النار لا يمكن أن يمر مرور الكرام. وتقع على عاتق مجلس الأمن وأعضائه مسؤولية خاصة عن وقف هذه الحرب، وهي مسؤولية لا يمكنهم أن يختاروا التنصل منها. ولا يزال القرار دإط–21/10، وهو القرار الإنساني الذي اتخذته الجمعية العامة مؤخراً في دورتها الاستثنائية الطارئة، والذي كنا من مقدميه، أقوى تعبير للمجتمع الدولي عن موقفه المشترك من العدوان الإسرائيلي.

وينبغي لنا جميعاً أن نكون واضحين جداً بشأن السبب الجذري للمشكلة، وهو احتلال إسرائيل غير المشروع للأراضي الفلسطينية. إن تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف المعروض علينا اليوم (A/78/35) يكشف مرة أخرى عن انتهاكات إسرائيل المستمرة للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة لأنها تمنع الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير المصير، من بين حقوق أخرى. لقد جُرّد الشعب الفلسطيني ظلماً من حقوقه الأساسية، بما في ذلك حقوقه الاقتصادية، على مدى عقود. والآن، بالإضافة إلى الكارثة الإنسانية التي لا تطاق، سيعاني الشعب الفلسطيني من التكلفة الاقتصادية لهذه الحرب لعقود.

وأودّ أن أختتم بياني بالتأكيد مجدداً على دعم تركيا الثابت لجميع الجهود الرامية إلى إيجاد حل شامل ودائم للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني، على أساس رؤية الدولتين وحدود ما قبل عام 1967، مع كون القدس الشرقية عاصمة لدولة فلسطين. ونقف إلى جانب الشعب الفلسطيني في جهوده الرامية إلى إعمال حقه الذي طال انتظاره في العيش في دولته المستقلة ذات السيادة.

السيد محمود (مصر): أتقدم لكم، سيدي الرئيس، بالشكر على عقد هذه الجلسة لمناقشة البند 35 المعنون "قضية فلسطين"، حيث تأتي مناقشة الجمعية لهذا البند في توقيت عصيب بالنسبة للقضية الفلسطينية، ومنطقة الشرق الأوسط بشكل عام، جراء الاعتداءات الإسرائيلية الغاشمة على الأراضي الفلسطينية المحتلة، وخاصة قطاع غزة.

إن فداحة العدوان الإسرائيلي الأخير غير مسبوقة عبر تاريخ طويل من الانتهاكات الإسرائيلية في حق الشعب الفلسطيني، فقد

بلغت أعداد القتلى من المدنيين أرقاماً مفزعة، كما فاق حجم الدمار الذي حاق بالبنية التحتية، بما فيها المستشفيات والمدارس والمنازل، بل وحتى منشآت الأمم المتحدة، حجم الدمار الذي لحق بالمدن التي واجهت ويلات الحروب الشاملة في القرن العشرين. كما تستمر إسرائيل في سياساتها الممنهجة الرامية إلى تهجير الشعب الفلسطيني، سواء من خلال تعريضه للقصف الوحشي غير التمييزي، أو من خلال ضرب الحصار عليه والتضييق على وصول المساعدات إليه، محاولة أن تجعل الحياة مستحيلة في قطاع غزة. إن الهدنة المؤقتة الحالية، والتي توسطت فيها مصر وقطر والولايات المتحدة بجهود حميدة، لا يمكن أن تغني بأي حال من الأحوال عن وقف دائم لإطلاق النار، حقناً لدماء المدنيين ومنعاً لانزلاق المنطقة نحو مواجهات أوسع. ولا يسعنا هنا إلا أن نذكّر بقرار الجمعية العامة دإط–21/10 الذي طالب بشكل واضح وصريح بأن تؤدي الهدنة الإنسانية إلى وقف دائم لإطلاق النار، كما لا يسعنا إلا أن نذكر بأن ذلك القرار قد تم اتخاذه بأغلبية ساحقة من جانب المجتمع الدولي.

أعيد التأكيد هنا على مطلب لا يقل أهمية عن مطلب وقف إطلاق النار ألا وهو إغاثة المدنيين في غزة، إغاثة أشقائنا الفلسطينيين المدنيين الذين طالت معاناتهم من سياسات الحصار والتجويع والتشريد، وهو ما يتطلب بداهة قيام إسرائيل بالسماح بانسياب المساعدات الإنسانية دون عائق عبر كافة المعابر الحدودية إلى قطاع غزة، وما يحتم أيضاً أن تضطلع الأمم المتحدة، وعلى رأسها مجلس الأمن، بكامل مسؤولياتها على هذا الصعيد.

إن الانتهاكات الإسرائيلية الجسيمة في حق الشعب الفلسطيني ليست ظاهرة حديثة، حيث يرسم تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، والمتضمن بالوثيقة (A/78/35)، صورة قاتمة لهذه الانتهاكات، فيتناول في فقرته 9 الغارات الإسرائيلية المكثفة في الضفة الغربية، ويتناول في فقرته 10 الازدياد المطرد في ضم الأراضي الفلسطينية بصورة غير مشروعة وبناء المستوطنات غير المشروعة، كما تتناول الفقرة 12 من التقرير الهجمات الوحشية من جانب المستوطنين على المواطنين الفلسطينيين، والتي بلغت 849 هجوماً، كما تتناول الفقرة 17 من التقرير الانتهاكات الإسرائيلية المتكررة والممنهجة في الحرم القدسي الشريف، وللأسف الشديد بمشاركة ورعاية من أطراف في الحكومة الإسرائيلية. إن كافة الإحصاءات المفزعة التي يتناولها تقرير اللجنة لا تشمل الانتهاكات الجارية منذ اندلاع الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة والأحداث في 7 تشرين الأول/أكتوبر، حيث أن عدد ضحايا تلك الممارسات من المدنيين الفلسطينيين قد تضاعف للأسف الشديد مرات عدة حتى تاريخ اليوم، بما في ذلك مقتل الآلاف من المدنيين على أيدي قوات الاحتلال ومقتل المئات من المدنيين أيضاً جراء حوادث تجري بالضفة الغربية المحتلة.

إن ما تقدم يدفعنا للتأكيد مجدداً على أن الضامن الوحيد لكبح هذه الانتهاكات ما هو إلا إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإنشاء الدولة الفلسطينية المستقلة، وعاصمتها القدس الشرقية، على خطوط 4 حزيران/يونيه 1967، تنفيذاً لمقررات الشرعية الدولية، بما فيها القرارات المتعددة للجمعية العامة للأمم المتحدة. إن حل الدولتين هو السبيل الوحيد ولا سبيل غيره لضمان حق الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي في العيش بسلام وأمن بصورة طبيعية في دولتين متجاورتين، أسوة بسائر الشعوب، وفقاً لمقررات الشرعية الدولية ذات الصلة.

السيد حمود (الأردن): بداية أودّ أن أتوجه إليكم، سيدي الرئيس، بخالص الشكر والامتنان على جهودكم الحثيثة لإنجاح أعمال الجمعية العامة في دورتها الثامنة والسبعين، متمنياً لكم التوفيق والسداد في استكمال مهامكم الخيّرة هذه. كما يطيب لي أن أجدد دعم الأردن لرئيس وأعضاء لجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني حقوقه غير القابلة للتصرف على جهودهم المقدرة في الدفاع عن هذه الحقوق وفي مقدمتها حقه في تقرير المصير وتلبية تطلعاته المشروعة في قيام دولته المستقلة على ترابه الوطني وفقاً لقرارات الشرعية الدولية والقرارات الأممية ذات الصلة.

تنعقد جلستنا هذه في ظرف استثنائي يتعرض فيه الشعب الفلسطيني إلى عدوان غاشم تشنه إسرائيل على المدنيين الأبرياء في

قطاع غزة، راح ضحيته حتى يومنا هذا أكثر من 000 16 شهيد فلسطيني، 70 في المائة منهم من النساء والأطفال، وهو ما يجب أن يتوقف. وأن يتحرك المجتمع الدولي ومجلس الأمن لوقف هذه الحرب بشكل فوري وعاجل ودائم، وحماية أهل غزة العزل من أطفال ونساء وشيوخ، وكسر الحصار لإيصال المساعدات الأساسية لهم بشكل مستدام، وتوفير الحماية اللازمة للمستشفيات والمدارس والمنشآت الأممية وموظفي الإغاثة والطواقم الطبية.

وهنا لا بد لي أن أؤكد بأن عدم اتخاذ موقف صريح وحازم لوقف جرائم هذه الحرب التي ترتكبها إسرائيل يشجعها على الاستمرار في عدوانها في ظل ازدواجية للمعايير والانتقائية في تطبيق القانون الدولي. وندعو مجلس الأمن إلى تحمل مسؤولياته القانونية والأخلاقية لوقف هذا العدوان المتواصل وحماية المدنيين الفلسطينيين في قطاع غزة وجميع الأراضي الفلسطينية المحتلّة. كما نحذّر من عواقب التصعيد المستمر الذي تشهده الضفة الغربية المحتلة، وتصاعد إرهاب المستوطنين الإسرائيليين ضد المدنيين الفلسطينيين، مؤكدين أن استمرار الإجراءات الإسرائيلية غير الشرعية هذه تكرس الاحتلال وتجذر اليأس وتدفع نحو المزيد من الصراع والظلم.

لا يفوتني بأن أؤكد دعم وفد بلدي الكامل لعمل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) المستمر والهام في تقديم الدعم الإنساني للشعب الفلسطيني في غزة وهو يواجه مآلات العدوان الإسرائيلي الكارثي الذي نشهده اليوم. ونجدد تأكيدنا على أن دعم الوكالة، في الوقت التي قتلت فيه إسرائيل أكثر من 100 موظف من طواقم الأونروا منذ اندلاع المواجهات، هي مسؤولية إنسانية جماعية إزاء الشعب الفلسطيني وحقوقه المشروعة، وإزاء منظمة دولية أثبتت التزامها بتكليفها الأممي بتضحيات جسام وفاعلية كبيرة، انسجاماً مع قيمنا الإنسانية. وفي هذا السياق، نعيد التأكيد على ضرورة تقديم الدعم المالي الذي تحتاج إليه الوكالة لتتمكن من القيام بمهامها ودورها الأساسي في ضوء الأوضاع الكارثية التي تفاقمها الحرب الإسرائيلية.

يشيد الأردن بالجهود المصرية والقطرية والأمريكية المقدّرة التي أفضت للتوصل إلى اتفاق هدنة إنسانية في قطاع غزة، مؤكدين على ضرورة أن تكون هذه الهدنة خطوة تقودنا إلى وقف كامل للحرب المستعرة في قطاع غزة، وأن تسهم في وقف التصعيد واستهداف الفلسطينيين وتهجيرهم قسرياً، فضلاً عن مساهمتها في تأمين وصول المساعدات الإنسانية الكافية لجميع مناطق القطاع، وبما يلبي الاحتياجات والخدمات الأساسية للمدنيين، ويحقق الاستقرار، ويضمن بقاء أهالي غزة في مناطق سكنهم.

في الختام، أجدد التأكيد على أن القضية الفلسطينية كانت ولا تزال وستبقى القضية المركزية للأردن وللأردنيين، وأن إعادة إحياء مسار عملية السلام وفقاً لقرارات الشرعية الدولية بما يضمن حقوق الشعب الفلسطيني في دولته المستقلة القابلة للحياة، وعاصمتها القدس الشرقية المحتلة، على خطوط 4 حزيران/يونيه لعام 1967 وعلى أساس حل الدولتين، هو السبيل الوحيد لتحقيق السلام العادل والشامل والدائم في المنطقة بأسرها.

السيد جادون (باكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): تتيح مناقشة اليوم فرصة لا للتفكير في الحالة الإنسانية الكارثية التي نشأت في غزة بسبب الحرب التي تشنها إسرائيل على الشعب الفلسطيني فحسب، بل أيضاً لتقييم تنفيذ القرار دإط–21/10 الذي اتخذته الجمعية العامة في 27 تشرين الأول/أكتوبر في دورتها الاستثنائية الطارئة العاشرة، والذي يدعو إلى هدنة إنسانية تؤدي إلى وقف الأعمال العدائية وإمدادات مواد الإغاثة دون عوائق ووضع حد للتهجير القسري غير القانوني.

ونأسف لأن دعوة الجمعية العامة لم تلق آذاناً صاغية من إسرائيل التي واصلت هجماتها العشوائية والإجرامية على الشعب الفلسطيني. وتجاهلت إسرائيل أيضاً دعوة مجلس الأمن لها إلى الامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، ولا سيما فيما يتعلق بحماية المدنيين، وخاصة الأطفال، والامتناع عن حرمان السكان المدنيين في غزة من الخدمات الأساسية والمساعدة الإنسانية التي لا غنى عنها لبقائهم على قيد الحياة. وندين

بقوة وبشكل لا لبس فيه استخدام إسرائيل العشوائي للقوة. إن هجماتها على المدنيين والأهداف المدنية والبنية التحتية، والحصار المفروض على المياه والغذاء والوقود، والتهجير القسري للسكان داخل الأراضي المحتلة هي انتهاكات صارخة للقانون الدولي الإنساني ترقى إلى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، وربما إلى جريمة الإبادة الجماعية.

وقد أحطنا علماً بالتقارير المتعلقة بالاتفاق بين الأطراف المعنية على هدنة إنسانية. ونعرب عن تقديرنا للجهود التي تبذلها قطر ومصر لتحقيق تلك الغاية. بيد أن موقف باكستان لا يزال يؤيد الوقف الكامل والفوري للأعمال العدائية. ولا بد من وقف آلة القتل الإسرائيلية التي ما فتئت تعمل في ظل إفلات تام من العقاب. ويجب محاسبة إسرائيل على عدم اكتراثها وأعمالها الإجرامية.

وفي هذه الأوقات البالغة الصعوبة تؤكد باكستان، حكومة وشعباً، بكل إخلاص تضامنهما الثابت مع إخوتنا وأخواتنا الفلسطينيين وهم يواجهون الهجمة الوحشية لقوات الاحتلال الإسرائيلية. إن المعاناة والعقاب الجماعي الذي يتحمّله شعب غزة المحاصر لم يسبق له مثيل في التاريخ الحديث. وقد أزهقت أرواح أكثر من 14 000 فلسطيني، ثلثاهم من النساء والأطفال. وأصيب عشرات الآلاف بجروح. وأبلغ أن قرابة 2 700 شخص، بينهم 1 500 طفل، مفقودون أو ميتون أو عالقون تحت الأنقاض. وقد تم تهجير أكثر من 1,7 مليون من سكان غزة، وتدمير أكثر من 41 000 وحدة سكنية. ولا يعمل سوى مستشفيين صغيرين في شمال غزة بشكل جزئي، بينما خرجت المستشفيات الـ 22 المتبقية عن الخدمة. ومن بين 11 مرفقاً طبياً في الجنوب، هناك 7 مرافق فقط تعمل حالياً. وقد قتل في غزة 108 من موظفي وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر. وقتل ما لا يقل عن 53 صحفياً منذ بدء الأعمال العدائية.

ونرفض تصوير إسرائيل لأعمالها العدوانية على أنها تدابير لمكافحة الإرهاب وقصفها المستمر لغزة على أنه ممارسة للدفاع عن النفس. يكمن السبب الجذري للأزمة في الاحتلال الإسرائيلي المطول وإنكار حق الفلسطينيين غير القابل للتصرف في تقرير المصير. إن حملة إسرائيل الإجرامية ضد شعب فلسطين الرازح تحت الاحتلال والذي يناضل من أجل حريته لا يمكن تبريرها تحت ستار الدفاع عن النفس.

وقد أكد مؤتمر القمة العربية والإسلامية المشتركة غير العادية الذي عقد في الرياض في 11 تشرين الثاني/نوفمبر على مركزية القضية الفلسطينية وقدم الدعم الكامل للكفاح المشروع للشعب الفلسطيني من أجل تحرير جميع أراضيه المحتلة وضرورة إنهاء العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني. ووصف العدوان الإسرائيلي المستمر بأنه جريمة حرب انتقامية لا يمكن تبريرها تحت أي ستار، وطالب جميع الدول بالتوقف عن تصدير الأسلحة والذخائر إلى سلطات الاحتلال التي يستخدمها جيشها والمستوطنون الإرهابيون لقتل الشعب الفلسطيني وتدمير منازله ومستشفياته ومدارسه ومساجده وكنائسه وممتلكاته.

ونرحّب بالزيارات التي قامت بها اللجنة الوزارية المكلفة من قبل القمة العربية والإسلامية المشتركة غير العادية، برئاسة وزير خارجية المملكة العربية السعودية، إلى عواصم الدول الخمس الدائمة العضوية، ونأمل أن تؤدي إلى اتخاذ مجلس الأمن إجراء ذا مغزى لوقف المذابح الإسرائيلية، وفرض وقف دائم لإطلاق النار، وتمكين المساعدة الإنسانية، وإحياء عملية السلام. ونأمل ألا يصاب مجلس الأمن بالشلل مرة أخرى بسبب الموقف المتحيز لبعض الوفود. ونحن على ثقة بأن مجلس الأمن، تحت قيادة الصين، سيفي بولايته لصون السلام والأمن.

يجب على إسرائيل أن تمتثل لأحكام القرار دإط-22/10 الذي اتخذته الجمعية العامة بتنفيذ وقف فوري وغير مشروط لإطلاق النار والسماح بتدفق المساعدة الإنسانية الكافية والمستدامة ودون عوائق إلى غزة للحفاظ على الأرواح ومنع المزيد من معاناة الفلسطينيين الأبرياء.

وينبغي للجمعية العامة ومجلس الأمن أيضاً أن ينظرا فيما يلي:

أولاً، ينبغي أن ينظرا في إنشاء محكمة خاصة وآلية مساءلة للتحقيق في الجرائم الإسرائيلية الفظيعة، وتحديد المسؤولين عن جرائم

الحرب المرتكبة ومحاكمتهم، وتقديم تعويضات عن الأضرار أو الخسائر أو الإصابات الناجمة عن تلك الجرائم التي ارتكبتها قوات الاحتلال الإسرائيلية.

ثانياً، ينبغي أن ينظرا في نشر قوة أو آلية حماية دولية لحماية المدنيين الفلسطينيين، ولا سيما النساء والأطفال، في غزة والضفة الغربية من المزيد من الهجمات والقمع من جانب قوات الاحتلال والمستوطنين الاستعماريين المتطرفين.

ثالثاً، ينبغي أن ينظرا في استعادة عملية السلام وتنشيطها. وينبغي للمجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط أن تستأنف جهودها تحت رعاية الأمين العام. وينبغي توسيعها لتشمل مشاركة منظمة التعاون الإسلامي والصين لإيجاد حل دائم يستند إلى حل الدولتين المتفق عليه دولياً مع دولة فلسطين الآمنة والقابلة للحياة والمتصلة الأراضي وذات السيادة على أساس حدود ما قبل حزيران/يونيه 1967، وعاصمتها القدس الشريف.

رابعاً، ستؤيد باكستان عقد مؤتمر دولي لإطلاق عملية سلام متجددة وستؤيد قبول دولة فلسطين عضواً كامل العضوية في الأمم المتحدة.

السيدة جويني (جنوب أفريقيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): تؤيد جنوب أفريقيا البيان الذي أدلى به ممثل ماليزيا بالنيابة عن اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

ونضم صوتنا إلى أصوات الدول الأعضاء الأخرى في تقديم الشكر إلى أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) على تقريرها المعنون "التكاليف الاقتصادية التي يتكبدها الشعب الفلسطيني بسبب الاحتلال الإسرائيلي: تكلفة الرعاية الاجتماعية الناجمة عن تجزئة الضفة الغربية المحتلة" (A/78/303). ونعرب أيضاً عن تقديرنا للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف على تقريرها (A/78/35).

وتعرب جنوب أفريقيا عن قلقها البالغ إزاء التصعيد المفجع في النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني. ونتقدم بأحر تعازينا لجميع الضحايا وندعو إلى الوقف الفوري للعنف ووضع حد للهجمات العشوائية التي تشنها إسرائيل على السكان المدنيين في غزة.

إن احتلال إسرائيل غير القانوني لفلسطين وتوسعها الاستيطاني غير القانوني يشكلان انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي وانتهاكاً مباشراً لقرار مجلس الأمن 2334 (2023). وبالتالي، فإن تلك الممارسات غير القانونية التي تقوم بها إسرائيل تؤثر سلباً على جميع جوانب حياة الفلسطينيين، بما في ذلك جميع الأنشطة الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وسبل العيش ورفاهية الأسر المعيشية.

والأثر أفدح، على النحو المبين في تقرير الأونكتاد، في المنطقة جيم التي يركز عليها تقرير الأونكتاد. تمثل المنطقة جيم، التي تسيطر عليها إسرائيل بالكامل، أكثر من 60 في المائة من الضفة الغربية المحتلة. وهي موطن لما يقدر بنحو 000 300 فلسطيني يعيشون في 532 منطقة سكنية. وفي حين أن حوالي 60 في المائة من المنطقة جيم تتألف من أراضي الدولة الإسرائيلية، فإن الفلسطينيين يكافحون للحصول على تصاريح للسكن والزراعة في الـ 40 في المائة المتبقية.

ويتمثل الأثر الاقتصادي للاحتلال الإسرائيلي في أن 33 في المائة من التجمعات الفلسطينية في المنطقة جيم تفتقر إلى التعليم الابتدائي، وأن 70 في المائة من التجمعات السكانية لا تحصل على المياه الصالحة للشرب، وأن ثمة عوائق أمام الحصول على الرعاية الصحية الأولية. ويؤكد تقرير الأونكتاد أن القيود المفروضة على المنطقة جيم إذا خفضت إلى مستويات مماثلة للمنطقتين ألف وباء، كخطوة نحو إنهاء الاحتلال، تمشياً مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، فإن مجموع إنفاق الأسر المعيشية الفلسطينية سيزيد زيادة كبيرة بنسبة تصل إلى 200 في المائة في بعض مواقع المنطقة جيم، مما يسهم في تحقيق انخفاض كبير في مستويات الفقر.

منذ بداية تصعيد الأعمال العدائية في 7 تشرين الأول/أكتوبر، سمع العالم التأكيد المتكرر على أن لإسرائيل الحق في الدفاع عن نفسها على أساس حقها غير القابل للتصرف في تقرير المصير. ومع ذلك، فإن نفس الدول لا تقول سوى القليل جداً، إن كانت تقول أي شيء، عن حق فلسطين غير القابل للتصرف في تقرير المصير.

يتضمن تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف أمثلة عديدة على تجاهل إسرائيل المستمر لحقوق الفلسطينيين غير القابلة للتصرف خلال الفترة المشمولة بالتقرير، من أيلول/سبتمبر 2022 إلى آب/أغسطس 2023.

إن التطبيق الانتقائي للقانون الدولي يقوض فعالية الاستجابات الجماعية للتهديدات الأمنية العالمية. ويجب أن تخضع إسرائيل، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، للمساءلة القانونية والسياسية عن العنف المؤسسي والمعاناة التي يلحقها احتلالها بالفلسطينيين.

وتقع على عاتقنا، بوصفنا المجتمع الدولي، مسؤولية العمل بلا كلل من أجل دعم الإنهاء الفوري وغير المشروط لاحتلال إسرائيل غير القانوني لفلسطين والدعوة إلى ذلك. فلا يمكن تجنب واجبنا الإنساني الجماعي في العمل. ويجب أن نمضي معاً قدماً مع إيلاء الاعتبار الواجب للقانون الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والقرارات التي تتخذها الأمم المتحدة.

ونرحب بالهدنة الإنسانية للسماح بإيصال المعونة الإغاثية إلى غزة. ونحن بحاجة أيضاً إلى وقف لإطلاق النار الآن ينهي معاناة الشعب الفلسطيني ويخلق زخماً لإجراء حوار سياسي شامل. وفي ذلك الصدد، نود أن نعرب عن تقديرنا للعمل الطيب الذي تقوم به وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى واللجنة الدولية للصليب الأحمر في ظل ظروف بالغة الصعوبة.

ولا تزال جنوب أفريقيا ملتزمة بالإعمال الكامل لحق شعب فلسطين في تقرير المصير، وفقاً للقانون الدولي، وهي ملتزمة بالعمل مع المجتمع الدولي لكفالة التوصل إلى سلام دائم يُسفر عن قيام دولة فلسطينية مجاورة تتوفر لها مقومات البقاء، تعيش جنباً إلى جنب في سلام مع إسرائيل، داخل حدود عام 1967 المعترف بها دولياً، وعاصمتها القدس الشرقية.

وتحقيقاً لتلك الغاية، فإن جنوب أفريقيا، شأنها شأن وساطتها في النزاعات في أفريقيا وأجزاء أخرى من العالم، تقف على أهبة الاستعداد للإسهام في التسوية السلمية للنزاع الفلسطيني – الإسرائيلي.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية ماليزيا.

السيد عبد القادر (ماليزيا) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد ماليزيا البيان الذي أدلت به موريتانيا باسم منظمة التعاون الإسلامي (انظر A/ES-10/PV.39).

وأود أيضاً أن أتقدم بالشكر إلى الأمين العام على مذكرته التي يحيل بها التقرير الذي أعدته أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (A/78/303) وإلى رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف على تقرير اللجنة (A/78/35).

ما فتئنا نكافح للتعامل مع قضية فلسطين منذ عقود. وفي هذه القاعة، تم التعبير عن آراء لا حصر لها في العديد من الإجراءات، ما أنتج تقارير ضخمة وعدداً لا بأس به من القرارات. إن القضية الفلسطينية هي في الواقع مشكلة طال أمدها فشلت هذه المنظمة والمجتمع الدولي بأسره في حلها على الرغم من كل الجهود.

وحتى يومنا هذا، لا يزال الشعب الفلسطيني محروماً من حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير. ولا يزال الفلسطينيون محرومين لا من أراضيهم ومنازلهم فحسب، بل أيضاً من حقوقهم الإنسانية الأساسية وكرامتهم. ولا يزالون يتعرضون للقمع بطرق لا إنسانية عديدة لا يمكن تصورها. ولا يزال محتلوهم ينظرون إليهم ويعاملونهم على أنهم دون البشر ويواصلون فرض سياسة الفصل العنصري القمعية عليهم، ولا يزال العالم يتجاهل معاناتهم.

وتقريباً في كل مرة يندلع فيها العنف، ندعو إلى عقد جلسات لا تختلف عن تلك التي نعقدها الآن، ونكرر دعمنا لحق الفلسطينيين في إقامة دولتهم وحل الدولتين، ونصدر قراراً آخر يذكّر بالقرارات السابقة التي تم تجاهلها كلها تقريباً. ثم لا يحدث شيء. يتم تجاهل قرار آخر، ويُترك الجناة يفلتون من العقاب. ويتواصل الاحتلال والقمع. إلى متى سنسمح باستمرار ذلك؟

ونعلم جميعاً – وما فتئنا نقول ذلك – أن اندلاع العنف الحالي في المنطقة لم يحدث في فراغ. والخلفية هي أكثر من 70 عاماً من الاحتلال غير المشروع للأراضي الفلسطينية والقمع اللاإنساني للفلسطينيين من

جانب السلطة القائمة بالاحتلال، وهي إسرائيل. ما برح سكان غزة يعيشون في ما وصف بأنه أكبر سجن في الهواء الطلق في العالم بسبب الحصار البري والبحري والجوي الوحشي الذي تفرضه إسرائيل.

وفي السنوات الأخيرة، أصبحت الأعمال الإسرائيلية عدوانية على نحو متزايد، وهو ما يمكن ملاحظته في تزايد حالات خطاب الكراهية والأعمال الاستفزازية التي يقوم بها بعض كبار المسؤولين الحكوميين، والعمليات غير المتناسبة والعنيفة للغاية التي تقوم بها القوات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة والتي تسببت في سقوط أعداد قياسية من القتلى والجرحى المدنيين وتدمير المنازل والبنى التحتية المدنية، فضلاً عن تصاعد عنف المستوطنين تجاه الفلسطينيين.

يقدم تقرير عام 2023 للجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة (A/78/553)، وماليزيا عضو فيها، الملاحظات التالية: بحلول آب/أغسطس، كانت القوات الإسرائيلية قد قتلت بالفعل عدداً من الفلسطينيين في الأراضي العربية المحتلة هذا العام أكثر من أي عام آخر منذ عام 2005. وبحلول أيلول/سبتمبر، كانت إسرائيل تحتجز 264 1 فلسطينياً رهن الاعتقال الإداري، وهو أعلى رقم منذ أكثر من عقد. وحتى أيلول/سبتمبر، وثّق مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ما معدله ثلاث حالات من عنف المستوطنين يومياً في عام 2023، مقارنة بمتوسط حالتين يومياً في عام 2022 وواحدة يومياً في عام 2021. ذلك هو أعلى متوسط يومي للحوادث المتعلقة بالمستوطنين التي تؤثر على الفلسطينيين منذ أن بدأت الأمم المتحدة في تسجيل مثل هذه البيانات في عام 2006. تلك مجرد بضعة من الحقائق مقتطفة من التقرير تشير إلى الحالة المضطربة للغاية في الأراضي الفلسطينية المحتلة حتى قبل الأحداث المروعة التي وقعت في 7 تشرين الأول/أكتوبر.

وترحّب ماليزيا بالاتفاق على هدنة إنسانية في غزة تم التوصل إليه في 22 تشرين الثاني/نوفمبر، وتشيد بجميع الأطراف التي عملت بجد شديد لتحقيقه. يشكل الاتفاق خطوة هامة في الاتجاه الصحيح لوقف المزيد من الخسائر في الأرواح البريئة وتمكين إمداد غزة بكميات كافية من المعونة الإنسانية التي تمس الحاجة إليها. ونشيد كذلك بقرار تمديد الهدنة الإنسانية.

بيد أن من المخيب للآمال إلى حد كبير أنه لم يتسن التوصل إلى وقف الأعمال العدائية إلا بعد أكثر من ستة أسابيع من الهياج الإسرائيلي والعقاب الجماعي لسكان غزة، مما تسبب في مذبحة للآلاف من الأرواح البريئة ودمار وحالة إنسانية ذات أبعاد مروعة. ولم تبدأ الهدنة الإنسانية إلا بعد أربعة أسابيع تقريبا، بعد أن دعا 121 بلدا بصوت عال إلى هدنة إنسانية (القرار دإط–21/10)، ما أدى إلى وقف الأعمال القتالية خلال الدورة الاستثنائية الطارئة للجمعية العامة. ولم يحدث ذلك إلا بعد مناشدات عديدة من وكالات الأمم المتحدة والأمين العام، الذي وصف غزة بأنها جحيم على الأرض ومقبرة للأطفال. ولم يتم الاتفاق على الهدنة الإنسانية إلا بعد أن سار ملايين الأشخاص في عواصم في جميع أنحاء العالم، متحدين وواضحين في هتافاتهم "أوقفوا إطلاق النار الآن!". والحقيقة المحزنة هي أن الهدنة الإنسانية لم تحدث إلا بعد مقتل ما يقرب من 000 15 فلسطيني، بمن فيهم حوالي 000 4 امرأة و 000 6 طفل، في غزة والإبلاغ عن فقدان ما يقرب من 700 2 شخص، بمن فيهم حوالي 200 1 طفل، وقد يكونون محاصرين أو ميتين تحت الأنقاض.

وتشير التقديرات إلى أن أكثر من 1.7 مليون شخص في غزة قد شردوا داخليا. وذكرت منظمة "أنقذوا الأطفال" الإنسانية أن عدد الأطفال الذين قتلوا في غزة بحلول نهاية تشرين الأول/أكتوبر قد تجاوز العدد السنوي للأطفال الذين قتلوا في جميع مناطق النزاع في جميع أنحاء العالم منذ عام 2019.

وتضم ماليزيا صوتها إلى النداء الحازم الذي وجهته الأغلبية الواضحة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من أجل وقف كامل لإطلاق النار. ويجب ألا تستأنف المذبحة الوحشية للمدنيين. إن قصف البنية التحتية المدنية، بما في ذلك المستشفيات والمدارس ومباني الأمم المتحدة، جريمة حرب شنيعة ويجب ألا تستأنف. وقطع إمدادات المياه والكهرباء وخدمات الاتصالات مخالف للقانون الدولي ويجب ألا يستمر. كما إن التهجير القسري للفلسطينيين غير قانوني.

فيجب وقفه وعكس مساره. ويجب ضمان تدفق المساعدات الإنسانية من دون عوائق إلى جميع أنحاء غزة.

وتظل ماليزيا، شأنها شأن العديد من الدول الأعضاء الأخرى، تشعر بقلق بالغ إزاء الحالة الإنسانية الأليمة في غزة. وما فتئت تساهم بانتظام في وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). ومنذ اندلاع الحرب في غزة، قدمت ماليزيا تبرعا إضافيا بأكثر من مليوني دولار للأونروا. ونحيي جميع أبطال العمل الإنساني الذين يواصلون المخاطرة بحياتهم لخدمة شعب غزة. ونتقدم بأحر التعازي لعائلات وزملاء أكثر من 100 موظف من موظفي الأونروا الذين فقدوا أرواحهم في غزة منذ بداية الحرب. وترى ماليزيا أن من المقلق جدا أن الحرب الحالية في غزة كانت أكثر النزاعات دموية على الإطلاق بالنسبة لموظفي الأمم المتحدة. وكذلك أرسلت ماليزيا طائرتين محملتين بالمعونة الإنسانية إلى تلك المنطقة. ونشكر مصر على تعاونها. ويواصل الجمهور الماليزي والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص جمع الأموال لدعم الاحتياجات الإنسانية لسكان غزة. وجمعوا، حتى الآن، ما يقرب من 5 ملايين دولار للصندوق الاستئماني الإنساني الماليزي لشعب فلسطين. وماليزيا على استعداد للعمل مع جميع الشركاء الدوليين في بذل الجهود الإنسانية لتخفيف معاناة الناس في غزة.

ويجب علينا أن نوقف دورة العنف المفرغة في المنطقة. ويجب ألا يستمر المجتمع الدولي في الاكتفاء بالتشدق بالحق غير القابل للتصرف للشعب الفلسطيني. فيجب علينا أن نتخذ إجراءات حقيقية وحاسمة. فلم يعد بإمكاننا إنكار أن السبيل الوحيد لتحقيق السلام والأمن في المنطقة وحل قضية فلسطين هو بذل كل جهد ممكن لدعم إقامة دولة فلسطين الحرة والمستقلة، وفقا لحل الدولتين، على أساس حدود ما قبل عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية.

ويجب إنهاء احتلال إسرائيل غير القانوني واللاإنساني للأراضي الفلسطينية. فهذا هو الحل الوحيد.

ومستقبلا من المهم أن تُسمع أصوات الشعب الفلسطيني، عالية وبوضوح، في رسم مستقبله. ويجب إشراك الفلسطينيين في مقدمة وصميم أي نقاش حول الحكم المستقبلي لدولتهم. ويجب أن تكون رغبات الفلسطينيين في صلب النقاش. فهذا هو السبيل الوحيد لضمان مصداقية العملية ونجاحها.

والأهم من ذلك، يجب التمسك بمبدأ العدالة والمساءلة. ويجب التحقيق على النحو الواجب في جميع انتهاكات القانون الدولي. ويجب ألا يكون هناك إفلات من العقاب للذين يرتكبون جرائم حرب. فالإفلات من العقاب والمعايير المزدوجة في تطبيق القانون الدولي لا يؤديان إلا إلى تشجيع المزيد من الانتهاكات. إن الحرب في غزة اختبار حاسم للمجتمع الدولي ولهذه المنظمة. فقد ارتكبت جرائم حرب بشكل واضح وصارخ في هذه الحرب. ولن يؤدي عدم تقديم مرتكبي جرائم الحرب إلى العدالة إلا إلى تأكيد تصور النفاق والانتقائية والمعايير المزدوجة. وسيزيد من تآكل الثقة في النظام المتعدد الأطراف، الأمر الذي سيكون كارثيا في هذا الوقت المليء بالعديد من التحديات العالمية المتعددة الأوجه. ومما لا شك فيه أن الآثار المترتبة على الفشل في التمسك بالقانون الدولي بعيدة المدى. وتضاؤل الثقة في المؤسسات المتعددة الأطراف يمهد الطريق لاتخاذ إجراءات انفرادية ولتسود القوة على الحق ولعالم تصبح فيه مبادئ القانون الدولي مجرد اقتراحات بدلا من أن تكون قواعد ملزمة. وذلك طريق خطير – طريق يمكن أن يؤدي إلى المزيد من النزاع والمعاناة والظلم.

فلنحول هذه اللحظة المظلمة في تاريخنا إلى فرصة لإحياء التزامنا بنظام عالمي منصف وعادل، على النحو الذي دعا إليه الأمين العام في موجزه السياساتي المعنون "خطة جديدة للسلام". فلنعمل على تعزيز مؤسساتنا المتعددة الأطراف وضمان وقوفها كمنارات للإنصاف والعدالة والمساواة. وعندئذ فقط يمكننا أن نأمل في بناء عالم تستعاد فيه الثقة في نظامنا الدولي ويكون فيه السلام والعدالة لا مجرد أهداف طموحة بل حقائق ملموسة للجميع.

ويجب علينا ألا ننتظر أكثر. لقد حان الوقت لمنح الفلسطينيين مكانهم العادل والمستحق بيننا، نحن دول العالم الحرة. حان الوقت لإقامة دولة فلسطين الحرة والمستقلة.

السيدة كامبوج (الهند) (*تكلمت بالإنكليزية*): بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، غدا، الذي يصادف 29 تشرين الثاني/نوفمبر، أود في البداية أن أعيد تأكيد علاقتنا الطويلة الأمد مع الشعب الفلسطيني، القائمة على الروابط التاريخية والشعبية العميقة الجذور، ودعمنا المستمر لشعب فلسطين في مسعاه من أجل إقامة دولته وتحقيق السلام والازدهار.

نجتمع هنا اليوم في وقت تتدهور فيه الحالة الأمنية في الشرق الأوسط بسبب الصراع المستمر بين إسرائيل وحماس، مع خسائر واسعة النطاق في أرواح المدنيين، وخاصة النساء والأطفال، وأزمة إنسانية تنذر بالخطر. وذلك بوضوح أمر غير مقبول، وقد أدنا بالفعل بشدة موت المدنيين. وفي التصدي للأزمة الإنسانية، من الضروري أن تتحمل جميع الأطراف أكبر قدر ممكن من المسؤولية. ونرحب، في ذلك الصدد، بجميع الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي بهدف تحقيق خفض التصعيد وإيصال المساعدة الإنسانية إلى شعب فلسطين. وتشكل الهدن الإنسانية خطوة طيبة نحو ضمان إيصال المعونة الإنسانية في الوقت المناسب وبصورة مستمرة. وقد أرسلت الهند، من جانبها، 70 طنا من السلع الإنسانية، بما في ذلك 16.5 طنا من الأدوية والإمدادات الطبية.

إننا ندرك أن الشرارة المباشرة كانت الهجمات الإرهابية التي وقعت في إسرائيل في 7 تشرين الأول/أكتوبر، والتي كانت مروعة وتستحق إدانتنا القاطعة. فلا يمكن أن يكون هناك مبرر للإرهاب أو أخذ الرهائن، وقلوبنا مع الضحايا. ولئن كنا نرحب بالأنباء التي تفيد بإطلاق سراح بعضهم، فإننا ندعو أيضا إلى إطلاق سراح الرهائن المتبقين فورا ومن دون قيد أو شرط. فالهند تتبع نهجا لا يتسامح مطلقا مع الإرهاب. ونعتقد كذلك أن هناك التزاما عالميا بمراعاة القانون الدولي الإنساني.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد هلال (المغرب).

وأود أن أضيف أنه منذ بداية الصراع، ظل رئيس وزراء بلدي ووزير خارجيته على اتصال وثيق بزعماء المنطقة وخارجها وأكدا على رسالة ثابتة، مفادها أن من المهم منع التصعيد وضمان استمرار إيصال المعونة الإنسانية والعمل من أجل استعادة السلام والاستقرار بسرعة. وإلى جانب ضبط النفس، شددا على الحل السلمي للصراع من خلال الحوار والدبلوماسية. كما تحث الهند الطرفين على العمل على تهيئة الظروف اللازمة للسلام واستئناف المفاوضات المباشرة بين الطرفين، بما في ذلك وقف التصعيد والامتناع عن العنف. وما فتئت الهند تؤيد التوصل عن طريق التفاوض إلى حل للمسألة الإسرائيلية – الفلسطينية يقوم على وجود دولتين، يؤدي إلى إنشاء دولة فلسطينية ذات سيادة ومستقلة وقادرة على البقاء تعيش داخل حدود آمنة ومعترف بها وجنبا إلى جنب في سلام مع إسرائيل. وستواصل الهند، من جانبها، دعم الشعب الفلسطيني من خلال شراكتنا الإنمائية الثنائية، التي تغطي مجموعة واسعة من القطاعات، بما في ذلك الصحة والتعليم وتمكين المرأة وتنظيم المشاريع وتكنولوجيا المعلومات. وسنواصل أيضا إرسال المساعدة الإنسانية إلى شعب فلسطين.

وفي الختام، أود أن أعيد التأكيد على التزام الهند الراسخ بتحقيق حل عادل وسلمي ودائم للمسألة الإسرائيلية – الفلسطينية. ونؤمن إيمانا راسخا بأن حل الدولتين، الذي يتحقق من خلال مفاوضات مباشرة وذات مغزى بين الجانبين بشأن مسائل الوضع النهائي، هو وحده الذي يمكن أن يحقق السلام الدائم الذي يريده ويستحقه شعبا إسرائيل وفلسطين.

السيد مونكادا (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (*تكلم بالإسبانية*): تدين جمهورية فنزويلا البوليفارية بشدة العدوان الإسرائيلي على السكان المدنيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وهي عملية تهدف إلى تحقيق الطرد الجماعي لشعب بأكمله بغية ضم أراضيه إلى السلطة الاستعمارية. إنها دورة أخرى من دورات الإرهاب التوسعي العديدة التي عانى منها الشعب الفلسطيني خلال 75 عاما من الاحتلال. وقد شهدنا، خلال الأسابيع الثمانية الماضية، تصعيدا في الجرائم التي يرتكبها النظام الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني. فقد قتلت قوات الاحتلال في قطاع غزة ما يقرب من 15 000 مدني بريء، معظمهم من النساء والأطفال، في عملية تطهير عرقي لم يسلم منها حتى موظفو الأمم المتحدة، الذين تعرضوا أيضا للذبح.

إن من المستهجن أن نرى أنه على الرغم من قسوة الأحداث التي تتكشف أمام أعين العالم، تحاول حكومة الولايات المتحدة الأمريكية وبعض توابعها تبرير ما لا يمكن تبريره. فالسلطة القائمة بالاحتلال ترتكب إبادة جماعية ضد الشعب الفلسطيني، على النحو المحدد في اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. ولا يسعنا إلا أن نتساءل أين الناس الذين يسارعون إلى تطبيق مسؤولية الحماية في حالات أخرى ولكنهم يتجاهلون الآن الحقوق الإنسانية للفلسطينيين الخاضعين للاحتلال الإسرائيلي. أين الناشطون في مدونة قواعد السلوك فيما يتعلق بإجراءات مجلس الأمن ضد الإبادة الجماعية؟ أين الذين يدعون إلى الحد من حق النقض في مجلس الأمن في حالات ارتكاب الفظائع الجماعية؟ إن صمتهم يجعلهم متواطئين في تلك الجرائم. إننا ندعو إلى الإدانة الحازمة لسياسات إسرائيل الإجرامية ضد السكان المدنيين. ويجب على الأمم المتحدة، بما في ذلك الأمانة العامة، التي تضطلع بدور حاسم في الحفاظ على الحق في الحياة لملايين الأبرياء، أن تتصرف بحسم. ويتعين علينا ألا نسمح لأفعالنا أو إغفالاتنا بأن تجعلنا متواطئين في إبادة شعب بأكمله.

فليس لدى إسرائيل أي نية لإنهاء الاحتلال. بل على العكس من ذلك، تسعى إلى السيطرة الكاملة على الأراضي الفلسطينية بينما تغير تركيبتها السكانية، وتقمع الشعب الفلسطيني، وتفضل المستوطنين الإسرائيليين. إنها تفرض نظاما للفصل العنصري. ويضاف إلى ذلك الواقع تدميرها لعشرات الآلاف من المنازل وتشريدها القسري لمئات الآلاف من الفلسطينيين، فضلا عن الهجمات المتعمدة على الهياكل الأساسية الحيوية. واليوم ينبغي أن نمضي قدما بشعور من الإلحاح في ثلاثة مجالات حاسمة على الأقل.

أولا، يجب أن تنتهي دورة الإفلات من العقاب. ويجب محاسبة إسرائيل أمام العدالة الدولية على الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب التي ظلت ترتكبها لسنوات، وكذلك على الإبادة الجماعية الجارية الآن. إن الإفلات الدولي من العقاب الذي توفره حكومة أحد شركاء إسرائيل الرئيسيين، وهو عضو دائم في مجلس الأمن، يشجع على الجرائم التي ارتكبتها.

ثانيا، ما دامت السلطة القائمة بالاحتلال مستمرة في سياسة إطلاق النار بقصد القتل وقصفها للمدارس والمستشفيات والمنازل ومراكز اللاجئين ومرافق تخزين الأغذية، وما دام المستوطنون الإسرائيليون يواصلون ارتكاب العنف المنهجي ضد المدنيين الأبرياء، فيجب علينا أن نطبق التدابير المنصوص عليها في القانون الدولي الإنساني التي تكفل الحماية الدولية للشعب الفلسطيني.

ثالثا، يجب وضع حد للسياسات غير القانونية المتمثلة في الاستيطان وعمليات الإخلاء وهدم المنازل، ومصادرة الأراضي الفلسطينية، والاحتجاز التعسفي للمدنيين الفلسطينيين الأبرياء، واضطهاد منظمات المجتمع المدني الفلسطينية. ويجب نبذ الذين يدعون إلى استخدام أسلحة الدمار الشامل ضد الشعب الفلسطيني أو الذين يشجعون الجماعات المتعصبة على ارتكاب جرائم الكراهية أو تدنيس المواقع الدينية.

وعلاوة على ذلك، نود أن نؤكد رفضنا لعدم الامتثال لأحكام قرار مجلس الأمن 497 (1981)، الذي يطالب منذ أكثر من 40 عاما بانسحاب إسرائيل من الجولان السوري. وفي غضون ذلك، نكرر رفضنا لأي إجراء تتخذه السلطة القائمة بالاحتلال لتغيير الوضع القانوني أو الديمغرافي للجولان السوري المحتل ولأي إجراء يستخدم القوة لممارسة الولاية والإدارة في تلك الأرض. لقد حان الوقت للمطالبة باتخاذ إجراءات ملموسة من الجمعية العامة، ولهذا السبب ندعو الأعضاء إلى التصويت مؤيدين جميع مشاريع القرارات التي ستقدم في إطار البندين 49 و 50 من جدول الأعمال.

وأخيرا، نعيد تأكيد تضامننا مع الشعب الفلسطيني، فضلا عن دعمنا لحقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير وإقامة دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة داخل حدود ما قبل عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، كدولة كاملة العضوية في الأمم المتحدة.

السيد بينيارانداا (الفلبين) (*تكلم بالإنكليزية*): قبل بضعة أيام احتفلنا بإطلاق سراح مواطن فلبيني، وهو واحد من أول 24 رهينة أطلقت سراحهم حماس بعد ما يقرب من 50 يوما في الأسر في غزة. وسيلم شمله قريبا بعائلته وأحبائه في الفلبين. وإذ نجتمع اليوم، فإننا متفائلون بأن المفاوضات التي أدت إلى هذه الهدنة الإنسانية ستزيد من التعجيل بإيصال المعونة إلى غزة وتيسر الإفراج السريع عن جميع الرهائن المتبقين. إننا نشيد بجهود جميع الأطراف المشاركة في هذا الإنجاز الدبلوماسي.

وتكرر الفلبين تأكيد تفانيها في دعم السلام والاستقرار في الشرق الأوسط، مع التزام جاد بإيجاد حل للأعمال العدائية بين إسرائيل وحماس. إن وجود جالية فلبينية كبيرة في الشرق الأوسط وإسرائيل يسلط الضوء على أهمية هذه المسألة بالنسبة للفلبين وقلقنا البالغ إزاء عملية السلام.

وتؤيد الفلبين التنفيذ الكامل والفوري للقرار دإط–21/10 بشأن حماية المدنيين والوفاء بالالتزامات القانونية والإنسانية، الذي اتخذته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الطارئة العاشرة، ولقرار مجلس الأمن 2712 (2023) بشأن إقامة هُدن وممرات إنسانية عاجلة لفترات ممتدة في قطاع غزة. ونسلم بالخسائر الفادحة في الأرواح والمعاناة التي يتعرض لها جميع المدنيين المتضررين من النزاع وندين جميع أشكال العنف والعدوان من قبل أي طرف. إن سلامة وأمن جميع المدنيين أمر جوهري ويجب أن تكون المرافق الحيوية، بما في ذلك الملاجئ الإنسانية والمستشفيات، قادرة على مواصلة تلبية الاحتياجات الإنسانية للمتضررين بطريقة مستدامة وحازمة.

وتتضامن الفلبين رسميا مع وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) ومع أسر أكثر من 100 من أفرادها الشجعان الذين لقوا حتفهم منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر أثناء تأدية واجبهم في غزة. ونحيي تضحياتهم باسم السلام. ونؤيد جهود الأمم المتحدة لإيصال المساعدة الإنسانية العاجلة والإمدادات الأساسية إلى المدنيين الفلسطينيين المحاصرين في خضم الصراع في غزة، ونشيد بالأونروا ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ووكالات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة على جهودها وتضحياتها في هذه الأوقات العصيبة.

وتدرك الفلبين أن تسوية الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني أمر أساسي للسلام والاستقرار في المنطقة. ونحث جميع الأطراف المعنية على أن تضع فورا حلولا عاجلة يمكن أن تحول دون إطالة أمد الصراع وأي تصعيد أو توسع إضافي. ومن مصلحة المدنيين الإسرائيليين والفلسطينيين، وكل دولة في المنطقة، ضمان عدم انتشار الصراع إلى ما وراء غزة، وإغراق المنطقة الأوسع فيه.

ونؤيد التنفيذ السلمي لجميع قرارات الأمم المتحدة ومبادراتها الرامية إلى تسوية الصراع في الشرق الأوسط، فضلا عن جميع الجهود الرامية إلى إحياء عملية السلام في الشرق الأوسط. وتكرر الفلبين تأكيد دعمها الثابت لحل الدولتين الذي يتماشى باتساق مع قرارات الأمم المتحدة والاتفاقات الدولية ذات الصلة. إن الإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء يستحقون مستقبلا يتم فيه الاعتراف بحقوقهم وتطلعاتهم وأمنهم ودعمها. وبالنظر إلى الأثر الكبير للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني على استقرار المنطقة، نعتقد أن الحل الدائم لا يمكن أن ينشأ إلا من خلال الانخراط الدبلوماسي والحوار والمفاوضات الشاملة بين الأطراف المعنية، وكلها متجذرة في القانون الدولي.

إن العمل الجماعي والحوار الهادف هما حجر الزاوية لسلام حقيقي. وتكرس الفلبين جهودها لتعزيز فهم أعمق وجهود تعاونية ونحن نسبر غور هذه المسألة المعقدة والمتعددة الطبقات بنهج شامل ومستدام. وندعو الدول والمجتمعات والأفراد المكرسين لقيمنا الإنسانية المشتركة إلى أن يتحدوا في ذلك المسعى – لا في السعي إلى الإغاثة المؤقتة فحسب، بل في السعي إلى تحقيق السلام الدائم والكرامة للجميع في المنطقة. فبالوحدة سنجد أملنا الأكبر في مستقبل يعمه السلام في الشرق الأوسط.

السيد القادري (المغرب): أود في البداية، السيد الرئيس، أن أتقدم بالشكر وخالص التقدير لسعادتكم ولسعادة السفير الشيخ نيانغ الموقر وأعضاء اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة

للتصرف على الدور الهام الذي تقوم به اللجنة والجهود الصادقة التي تبذلها من أجل إيجاد حل نهائي للقضية الفلسطينية، وفقا لقرارات الشرعية الدولية. ينعقد هذا الاجتماع السنوي الهام في ظرف استثنائي وعصيب، ليس فقط بالنسبة للقضية الفلسطينية، التي هي محور السلام في الشرق الأوسط، ولكن كذلك بالنسبة لاستتباب السلم والأمن الإقليميين. كما إن المملكة المغربية، التي يرأس عائلها جلالة الملك محمد السادس لجنة القدس المنبثقة عن منظمة التعاون الإسلامي، تولي أهمية قصوى للقضية الفلسطينية وتظل على قناعة بمكانتها المركزية والجوهرية في منطقة الشرق الأوسط. وتجدد المملكة المغربية التعبير عن قلقها البالغ واستيائها العميق من تفاقم الأوضاع الإنسانية في قطاع غزة الذي خلف عشرات الآلاف من القتلى والجرحى في صفوف المدنيين وتخريب ودمار للمنشآت المدنية.

كما أكدت المملكة المغربية أن جميع هذه الأعمال التصعيدية الإسرائيلية تتنافى مع القانون الدولي الإنساني والقيم الإنسانية المشتركة ويؤدي استمرارها إلى التشويش على فرص السلام في المنطقة. وقد رحبت المملكة المغربية بإعلان اتفاق الهدنة المؤقتة لوقف الحرب في قطاع غزة، كما ثمنت جهود الوساطة القطرية والمصرية والأمريكية التي أدت إلى التوصل إلى هذا الاتفاق المهم الذي يمكن أن يقود إلى وقف إطلاق النار بشكل دائم ومراقبته. كما تشدد المملكة المغربية على ضرورة حماية كل المدنيين وعدم استهدافهم، وفقا للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، والسماح بإيصال المساعدات الإنسانية بانسيابية وبكميات كافية إلى سكان غزة، وإطلاق سراح الأسرى والمحتجزين وإرساء أفق سياسي للقضية الفلسطينية.

وترفض المملكة المغربية تهجير الفلسطينيين من أراضيهم وتهديد الأمن القومي لدول الجوار. إن اتخاذ قرارين إنسانيين – أحدهما لمجلس الأمن 2712 (2023) وقرار الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة دإط–21/10 – يعبر عن عزم المجتمع الدولي على وضع حد لهذه المأساة الإنسانية. إضافة إلى ذلك، فإن استمرار الإجراءات الأحادية الجانب المخالفة للقانون الدولي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك مدينة القدس الشريف، يزيد من توسيع الفجوة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي ويشكل عاملا لإثارة النزاعات المتطرفة التي تدفع نحو المزيد من الاحتقان والتوتر والعنف.

لقد أكد جلالة الملك محمد السادس في خطابه السامي إلى المشاركين في مؤتمر القمة العربي – الإسلامي المشترك غير العادي في 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2023 بالرياض بالمملكة العربية السعودية الشقيقة، قائلا:

”ينبغي التعامل مع هذه الظرفية الحاسمة من منطلق المسؤولية التاريخية التي تحتم علينا الانطلاق من بعض المسلمات البديهية. فلا بديل عن سلام حقيقي في المنطقة، يضمن للفلسطينيين حقوقهم المشروعة في إطار حل الدولتين. ولا بديل عن دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس الشرقية. ولا بديل عن تقوية السلطة الفلسطينية بقيادة أخي الرئيس محمود عباس أبو مازن، ولا بديل عن وضع آليات لأمن إقليمي مستدام قائم على احترام القانون الدولي والمرجعيات الدولية المتعارف عليها“.

ما فتئ جلالة الملك محمد السادس، بصفته رئيسا للجنة القدس، يتابع عن كثب باهتمام بالغ ومتواصل كل التطورات التي تعرفها القضية الفلسطينية، ويدعو للخروج من منطق الصراع والعنف إلى منطق السلام والتعاون وبناء فضاء مزدهر لجميع شعوب المنطقة. كما يؤكد جلالته أهمية المحافظة على الوضع القانوني والحضاري والديني للقدس الشريف، باعتبارها تراثا مشتركا للبشرية ورمزا للتعايش السلمي بالنسبة لأتباع الديانات التوحيدية الثلاث، ومركزا لقيم الاحترام المتبادل والحوار، على النحو المنصوص عليه في نداء القدس الذي وقعه جلالته بمعية قداسة البابا فرنسيس في الرباط في 30 آذار/مارس 2019.

وبالتوازي مع ذلك، تقوم لجنة القدس الشريف بدورها السياسي والعملي لدعم الشعب الفلسطيني عامة والمقدسيين على وجه الخصوص، وتزاوج بين المساعي السياسية التي يقوم بها جلالة الملك محمد السادس والعمل الميداني الذي تقوم به وكالة بيت مال

القدس تحت إشراف جلالته الشخصي والفعلي. وقد أرسلت وكالة بيت مال القدس الشريف، في ظل الأزمة الحالية مساهمة للمستشفيات والمؤسسات الاجتماعية الرئيسية التي تتعامل مع الحالات الطبية والاجتماعية الطارئة الناتجة عن التطورات في قطاع غزة. كما قدمت المملكة المغربية، بتعليمات سامية من صاحب الجلالة الملك محمد السادس، مساعدات إنسانية لفائدة السكان الفلسطينيين.

ختاما، تجدد المملكة المغربية التأكيد على موقفها الثابت والواضح والراسخ من عدالة القضية الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة، وفي مقدمتها حقه في إقامة دولته الفلسطينية المستقلة على حدود 4 حزيران/يونيه 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، تعيش جنبا إلى جنب مع دولة إسرائيل، كسبيل وحيد لضمان الأمن والاستقرار والسلام الدائمين في المنطقة.

السيدة شابير بن نفتالي (إسرائيل) (*تكلمت بالإنكليزية*): نأخذ الكلمة اليوم لتناول إحاطة أخرى أحادية الجانب وغير متناسبة ومنحازة، يغذيها جدول أعمال سياسي مشوه ومدمر. إن النفاق العميق والتحيز المنهجي اللذين استخدما كسلاح ضد إسرائيل في الأمم المتحدة يستندان إلى سرد كاذب لا يرسخ الصراع ويديمه فحسب، بل يمكن الكراهية والعنف ويشجعهما. ففي أعقاب مذبحة حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر، ظهر تحيز الأمم المتحدة الملتوي ضد إسرائيل بوضوح أمام العالم. لقد تدفق الآلاف من إرهابيي حماس المتوحشين إلى إسرائيل، منفذين أكثر أنواع سفك دماء الشعب اليهودي انتشارا ووحشية منذ أيام المحرقة المظلمة. فقتل أكثر من 200 1 إسرائيلي واغتصبوا وعوملوا بوحشية، وأخذ 240 آخرون رهائن، من بينهم 40 طفلا ورضيعا.

إن نطاق الفظائع التي ارتكبتها حماس لم يتم تناوله أو الاعتراف به، ناهيك عن إدانته، من قبل وكالات الأمم المتحدة، ولا سيما اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، محور مناقشة اليوم. إن من غير المفهوم أن تستثمر أموال الأمم المتحدة ومواردها في عمل لجنة تتجاهل تماما عنف حماس الوحشي وإرهابها. وبدلا من إدانة أعمال الإرهاب التي ارتكبتها حماس، بما في ذلك ذبح الأطفال وحرق أسر بأكملها والاغتصاب الجماعي للنساء، واصلت الجمعية العامة عاما بعد عام اتخاذ قرارات تدين إسرائيل حصرا، بينما التزمت الصمت إزاء الجرائم البشعة التي ارتكبها إرهابيو حماس. وذلك تعريف معياري لازدواجية المعايير. وهو أيضا تعريف معياري لمعاداة السامية. إن من المستهجن أن نضطر مرة أخرى إلى أن نشهد تمثيلية في هذه القاعة يتم فيها تجاهل الفظائع لمجرد شيطنة إسرائيل، وكل ذلك بدعم كامل من الجمعية.

إن التقرير السنوي للجنة (A/78/35) نتاج ولاية غير مشروعة ويصوغه أشخاص يأتون إلى طاولة المفاوضات بجدول أعمال محدد سلفا وتمييزي ضد إسرائيل. وكما ذكرنا في الماضي، تعترض إسرائيل بشدة على استمرار عمل اللجنة. فاللجنة والغرض الوحيد من هذه المناقشة واضحان. إنه الترويج المنهجي لأجندة معادية لإسرائيل. وحقيقة أن اللجنة تستخدم موارد الأمم المتحدة لتمويل الدعاية ضد دولة عضو ليست غير مسبوقة فحسب، بل إنها مشينة أيضا. ولن يجد الأعضاء أي إشارة في تقارير اللجنة إلى الطريقة التي فرضت بها حماس سياساتها الوحشية على الشعب الفلسطيني في غزة. كما إنهم لن يروا أي ذكر لتحويل حماس للمساعدات الإنسانية لتمويل أنشطتها الإرهابية. ولن يقرأوا عن مصادرة حماس للبضائع والمواد الخام أو نهبها للإمدادات الإنسانية، التي تستخدمها لبناء أنفاق إرهابية وتخزين الأسلحة. ولن يسمعوا عن الفظائع التي ارتكبت في 7 تشرين الأول/أكتوبر – ولماذا يفعلون ذلك؟ فذلك لا يعزز جدول الأعمال الذي ما فتئت اللجنة تروج له منذ إنشائها، على الرغم من أنه من غير الممكن محاولة حل المسألة بدون معالجة المشكلة، وهي الإرهاب الفلسطيني الذي تحركه أيديولوجية الإبادة الجماعية. إنه مجرد مثال آخر على واقع ازدواجية المعايير الشائن الذي تواجهه إسرائيل يوميا في قاعات الأمم المتحدة.

فلسنوات منح الكثيرون في هذه القاعات حماس تصريحا مجانيا. لقد حموا المنظمات الإرهابية التي تسعى إلى تدمير إسرائيل. وأضفوا

الشرعية على أعمالها. وسمحوا لها بترسيخ نفسها بين السكان المدنيين ودونهم. وعلى الرغم من الفظائع التي عانى منها الإسرائيليون في 7 تشرين الأول/أكتوبر، لا تغيير في سير الأمور في الأمم المتحدة. فاللجنة ومؤيدوها لن يذكروا حماس. ولن يدينوا العنف الذي ارتكب تحق الأطفال والنساء في غرف نومهم. ولن يدينوا استخدام حماس الفلسطينيين دروعا بشرية. وليس من المستغرب أن يعتمد جهاز يرفض التنديد بالقتل الجماعي للإسرائيليين واغتصابهم في وقت لاحق اليوم مشروع قرار (A/78/L.10) يتجاهل نظاما مسؤولا عن القتل الجماعي لمئات الآلاف من مدنييه، بما في ذلك استخدام الأسلحة الكيميائية. وبدلا من ذلك، ستواصل نفس الجهات الفاعلة الداعمة للإرهاب استخدام هذه المؤسسة سلاحا ضد الدولة اليهودية الديمقراطية الوحيدة في العالم.

وإسرائيل لن تقبل بذلك. وحتى لو كنا صوت العقل الوحيد المستعد للوقوف في وجه هذا الجنون، فإننا سندعو إلى التصويت ضد مشاريع القرارات المدمرة وإلى وضع حد للاستخدام المفتوح لولايات الأمم المتحدة وأموالها من أجل جداول أعمال سياسية وحملة الأمم المتحدة التي تدعو إلى السخرية ضد دولة إسرائيل. ولن ترتدع إسرائيل – لا بإرهابيي حماس المتوحشين، ولا بمؤيديهم من الدول وغير الدول، وبالتأكيد لن تردعهم الإحاطات ومشاريع القرارات الأحادية الجانب التي تجمعها لجان الأمم المتحدة المدمرة.

السيدة رودريغز – بيركيت (غيانا) (*تكلمت بالإنكليزية*): تؤيد غيانا البيان الذي أدلى به ممثل جامايكا بالنيابة عن الجماعة الكاريبية، وأود أن أقدم إسهاما آخر بصفتي الوطنية.

إننا نجتمع في منعطف صعب بصفة خاصة في كفاح الشعب الفلسطيني من أجل العدالة والحرية والسلام وتقرير المصير. والمعلومات الواردة في تقريري اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (A/78/35) ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (انظر A/78/303) تعرض الحقائق القاتمة لوجود الفلسطينيين – وهي حقائق ساءت أضعافا مضاعفة في الأسابيع الأخيرة. وتجسد تلك الحقائق الأزمات السياسية والإنسانية والاقتصادية المتفاقمة التي يعاني منها الشعب الفلسطيني. وتشير أيضا إلى الالتزام المتزايد للأمم المتحدة بتأمين حل دائم وعادل لقضية فلسطين.

إن السبب الأساسي للظروف الرهيبة التي يعيشها الشعب الفلسطيني لم يتغير. فهو محروم من الحق في تقرير المصير ويجبر على تحمل عبء الاحتلال القمعي على ظهره. ويتجلى ذلك القمع في انتهاكات حقوق الإنسان بمختلف أنواعها، بما في ذلك عمليات الإخلاء القسري وتشريد المجتمعات ومصادرة الممتلكات وقتل المدنيين الأبرياء والانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال والقيود المفروضة على حرية التنقل، في جملة أمور. وبالإضافة إلى ذلك، تسارع النشاط الاستيطاني الإسرائيلي غير القانوني، في انتهاك لقرار مجلس الأمن 2334 (2016)، الذي أعاد التأكيد على أن هذه المستوطنات ليس لها أي شرعية قانونية. إن الاستجابات الإنسانية لمحنة الشعب الفلسطيني، على أهميتها، لا يمكن أبدا أن تكون بديلا عن نهج قائم على حقوق الإنسان، وهو السبيل الوحيد للتصدي للتحدي الأساسي لحق الفلسطينيين في تقرير المصير. وهو السبيل الوحيد للدفع قدما بحل دائم لقضية فلسطين، وسيشير إلى احترام كرامة الشعب الفلسطيني والاعتراف بها.

ولتلك الأسباب، تعيد غيانا تأكيد تأييدها لطلب الجمعية العامة فتوى من محكمة العدل الدولية تتعلق، في جملة أمور، بالآثار القانونية لانتهاك إسرائيل المستمر لحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير.

إن أحداث 7 تشرين الأول/أكتوبر ورد السلطة القائمة بالاحتلال الكارثي على تلك الأحداث لا يزال يتردد صداه في جميع أنحاء العالم. ثلاث عبارات، على وجه الخصوص، كان لها صدى عميق وتعطي إحساسا دقيقا بعمق الكارثة. أولا، لا يوجد مكان آمن في غزة. ثانيا، أصبحت غزة مقبرة للأطفال. وثالثا، ستقاس تكلفة هذه الحرب بحياة الأطفال.

فينبغي ألا يكون هناك إفلات من العقاب على الانتهاكات الصارخة للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون

الدولي الإنساني، التي شهدناها في 7 تشرين الأول/أكتوبر والأسابيع التي تلت ذلك. وتدعو غيانا الأجهزة القضائية ذات الصلة، بما فيها المحكمة الجنائية الدولية، إلى ضمان المساءلة عن جميع الجرائم.

إن الهدنة الإنسانية بين حماس وإسرائيل التي دخلت حيز التنفيذ يوم الجمعة ومددت ليومين آخرين، خطوة أولى جديرة بالترحيب نحو الوقف الكامل للأعمال العدائية. وتدعو غيانا إلى وقف دائم لإطلاق النار. فذلك أمر بالغ الأهمية لسكان قطاع غزة للبدء في إعادة بناء حياتهم.

وتدعو غيانا إلى إجراء مناقشات مركزة بشأن التدابير العملية لإعادة الحوار بين إسرائيل وفلسطين من أجل تحقيق حل الدولتين. ونعيد التأكيد على أن حل الدولتين، على أساس حدود ما قبل عام 1967، هو الحل العادل الوحيد لقضية فلسطين.

وأود أن أختتم بياني بالإشادة بجميع الذين دفعوا حياتهم ثمنا في الكفاح الفلسطيني من أجل العيش في حرية وسلام وكرامة – من الذين ماتوا في النكبة إلى الذين أزهقت أرواحهم في 7 تشرين الأول/أكتوبر والأسابيع التي تلتها. وتقر غيانا أيضا بمحنة جميع اللاجئين الفلسطينيين والمشردين داخليا. ونلتزم بمواصلة العمل مع المجتمع الدولي من أجل تنفيذ حل دائم لقضية فلسطين.

السيدة سكويف (الأرجنتين) (*تكلمت بالإسبانية*): تكرر الأرجنتين الإعراب عن قلقها البالغ إزاء الحالة الراهنة في الشرق الأوسط، ولا سيما في قطاع غزة، منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر.

ويعرب بلدي مرة أخرى عن إدانته القوية والقاطعة لهجمات حماس الإرهابية على إسرائيل، ويؤكد من جديد إدانته للإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره.

إن الأرجنتين تعترف بحق إسرائيل في ممارسة دفاعها المشروع عن النفس، ولكن يجب أن تحترم التدابير المتخذة القانون الدولي الإنساني، ولا سيما فيما يتعلق بمبدأي التمييز والتناسب، وفقا لاتفاقية جنيف الرابعة وبروتوكولاتها الإضافية.

ونكرر إدانتنا للهجمات ضد المدنيين وندعو إلى وقف الأعمال ضد البنية التحتية المدنية في غزة، وخاصة المستشفيات والمدارس ومراكز استقبال اللاجئين.

ونرحب بالتوصل إلى اتفاق بشأن هدنة الأسبوع الماضي. وتعرب الأرجنتين عن إشادتها وتقديرها للوساطة التي قامت بها قطر والجهود التي بذلتها مصر والولايات المتحدة لتحقيق ذلك. إننا نرحب بإطلاق حماس سراح بعض الرهائن ونكرر دعوتنا إلى الإفراج العاجل وغير المشروط عن جميع الرهائن، بمن فيهم الأرجنتينيون الذين ما زالوا محتجزين. إن الحالة الإنسانية في قطاع غزة كارثية أصلا. ونأمل أن تكون الهدنة بداية لتطبيع إيصال المعونة الإنسانية الدولية حتى يمكن أن تصل إلى السكان المتضررين بطريقة عاجلة ومستدامة.

ونقر بأهمية العمل الذي يقوم به العاملون في المجال الإنساني في الميدان، سواء موظفو وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى أو من ينتمون إلى وكالات أخرى تضطلع بذلك العمل.

وللتعاون مع جهود المجتمع الدولي الإنسانية، نظمت الأرجنتين – من خلال الوكالة الأرجنتينية للتعاون الدولي والمساعدات الإنسانية – الخوذ البيضاء وبالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر – مبادرتين إنسانيتين لتقديم الإغاثة للمدنيين الفلسطينيين، إلى جانب بعثتي خبراء للانضمام إلى جهود جمعية الهلال الأحمر المصري. ونخص بالشكر الحكومة المصرية على كل ما بذلته من جهود في ذلك الصدد.

وإذ ينصب التركيز اليوم على قطاع غزة، لا يمكننا أن نغفل حقيقة أن العنف قد ازداد أيضا في الضفة الغربية. ويساورنا قلق بالغ إزاء أعمال العنف التي يقوم بها المستوطنون الإسرائيليون ضد المدنيين الفلسطينيين. ويعيد بلدي التأكيد على أن المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ولا سيما في الضفة الغربية والقدس الشرقية، تتعارض مع القانون الدولي وتعوق السلام وتقوض آفاق حل الدولتين. وتدل خطورة الصراع الذي تفاقم منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر

على أن الوضع الراهن غير مستدام وأنه يجب استئناف مفاوضات السلام في الشرق الأوسط على وجه السرعة.

وفي ظل الظروف الراهنة، يجب علينا أن نكرس جهودنا لا لتجنب المزيد من زعزعة الاستقرار في المنطقة فحسب، بل أيضا لتنشيط عملية السلام. ولذلك، تشارك الأرجنتين في جميع النداءات الداعية إلى وقف مستدام ودائم لإطلاق النار.

وبالنسبة للأرجنتين، لا يوجد حل عسكري للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، ولا يمكن تحقيق سلام عادل ونهائي إلا من خلال استئناف المفاوضات بين الطرفين، وفقا للقانون الدولي وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة والاتفاقات القائمة من قبل بين الطرفين. ويجب أن يقوم هذا السلام على أساس الاعتراف بحق دولة إسرائيل في العيش في سلام إلى جانب جيرانها داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا، فضلا عن حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولة مستقلة على أساس حدود عام 1967 وعلى النحو الذي حدده الطرفان في عملية المفاوضات.

ويجب على المجتمع الدولي، ممثلا في الجمعية العامة، أن يجدد التزامه بالسلام في الشرق الأوسط، لصالح جميع شعوب المنطقة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة بشأن هذا البند في هذه الجلسة.

وسنستمع إلى المتكلمين المتبقين عصر هذا اليوم الساعة 15/00 في هذه القاعة.

رُفعت الجلسة الساعة 13/00.